التقرير السنوي ٢٠٢١

صنـــاعـــات قـــطر
Industries Qatar

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها صناعات قطر (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار أحياناً إلى شركة صناعات قطر بعبارة "صناعات قطر" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها صناعات قطر. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بمنتجات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل صناعات قطر ومديريها ومسؤوليها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر صناعات قطر وشركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة وشركاتها الشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن صناعات قطر دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

صناعات قطر (ش.م.ع.ق.)
ص.ب. ٣٢١٢، الدوحة، قطر

هاتف: ٠٨٠٠ ٢٣١٤ ٩٧٤+
فاكس: ٠٥٥٥ ٩٧٣١ ٩٧٤+

الموقع الإلكتروني: www.iq.com.qa
البريد الإلكتروني: iq@qp.com.qa

" ظل تحقيق التميز
التشغيلي هدفاً
رئيسياً للمجموعة
فيما كانت تجني
ثمار الارتفاع الكبير
لأسعار السلع
الأساسية من خلال
الأداء المتميز "

الرسالة

تلتزم صناعات قطر بزيادة الطاقة الإنتاجية وتوسيع نطاق منتجاتها الصناعية من خلال تعزيز محفظة أعمالها واستثماراتها الداعمة في الحفاظ على نمو مربح وتلبية توقعات المساهمين.

الرؤية

تهدف صناعات قطر إلى أن تصبح إحدى الشركات الرائدة والمتميزة في إنتاج منتجات صناعية عالية الجودة من خلال محفظتها المتنامية التي تدر عوائد مربحة وتخلق قيمة لمساهميها.

المحتويات

مجلس الإدارة ..... ٨.

كلمة رئيس مجلس الإدارة ١٠

تقرير مجلس الإدارة ١٣

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة ١٧

نبذة حول مجموعة صناعات قطر ٢٠

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة ٢٣

تقرير مدقق الحسابات المستقل ٣٤

البيانات المالية الموحدة ٤٦

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١ ..... ٥٥

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي

وزير الدولة لشؤون الطاقة، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ عبدالله أحمد الحسيني

عضو

الدكتور/ محمد يوسف الملا

عضو

السيد/ عبدالرحمن محمد السويدي

عضو

السيد/ أحمد عبدالقادر الأحمد

عضو

السيد/ عبدالرحمن علي العبدالله

عضو

سعادة السيد/ تركي بن محمد الخاطر

عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

" في عام شهدت خلاله الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي تحسناً كبيراً، لم تنقطع جهودنا يوماً نحو تحقيق التميز التشغيلي عبر التركيز على موظفينا وضمان موثوقية المصانع والتزامنا بالجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة "

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام،

يُسعِدُني أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ لشركة صناعات قطر، إحدى أكبر الكيانات المُدرجة في دولة قطر. وأود بداية أن أشكر وأهنئ زملائي من أعضاء مجلس الإدارة والإدارات العليا لشركات المجموعة وفريق إدارة شركة "منتجات" على إخلاصهم وجهودهم الحثيثة والتزامهم بتحقيق مجموعة من أكثر النتائج المالية والتشغيلية تميزاً. كما أود أن أتوجه بشكر خاص إلى مساهمينا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

استعراض عام للأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

خلال عام ٢٠٢١، واصلت الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي مسارها الإيجابي، وذلك بفضل فاعلية حملات التطعيم ضد فيروس كورونا واستئناف المجتمعات لأنشطتها بشكل تدريجي، الأمر الذي أدى إلى تجدد الطلب على منتجات الصناعات التحويلية. ومن ناحية أخرى، فقد شهد هذا العام نقصاً في المعروض ومعوقات لوجستية. وقد أثمر تعافي الطلب ونقص المعروض عن ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ بعد الانخفاض الذي شهدته خلال عام ٢٠٢٠. كما أسهمت الأزمة الحالية في الطاقة والتدابير المتخذة لترشيد الكهرباء داخل أسواق رئيسية في ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

استعراض عام لأنشطة الأعمال خلال عام ٢٠٢١

نجحنا خلال عام ٢٠٢١ في جني الثمار المالية والتشغيلية لكافة القرارات الاستراتيجية التي اتخذناها العام الماضي من أجل إضافة قيمة إلى المساهمين على المدى الطويل والمحافظة عليها.

ومما لا شك فيه أن استثمارنا الاستراتيجي بمبلغ يصل إلى مليار دولار أمريكي في الاستحواذ على الملكية الكاملة لشركة قطر للأسمدة الكيماوية قد دعمنا في ذلك بشكل كبير، وتجاوزت النتائج توقعاتنا. كما أن إيقاف تشغيل بعض المرافق الخاصة بإنتاج الحديد والصلب خلال عام ٢٠٢٠ قد أتاح لنا إمكانية التركيز على السوق المحلية الأكثر ربحية وبعض الأسواق الدولية، الأمر الذي أسهم في زيادة أرباح المجموعة وعزز من موثوقية المصانع.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، وفي ظل انخفاض أسعار ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير، اتخذت المجموعة قراراً تجارياً مدروساً بتطفئة مرفقها الخاص بإنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير لفترة مؤقتة، علماً بأن المرفق قد استأنف عملياته خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١ في ظل الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار الإضافات البترولية.

وواصلت المجموعة تنفيذ برامجها المعنية بالصيانة كما كان مخطط لها، وذلك لضمان سلامة وكفاءة وموثوقية العمليات التشغيلية والمحافظة على مستويات الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل الأزمة الحالية التي تشهدها سلسلة التوريد وتباطؤ الأسواق العالمية خلال عام ٢٠٢١، فقد عمل الذراع التسويقي واللوجيستي لمنتجات المجموعة من البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية، والمتمثل في شركة "منتجات"، عن كثب مع الكيانات المنتجة ذات الصلة لتجاوز هذه الفترة التي تعج بالتحديات، وبما يضمن عدم تأثر أحجامنا والمحافظة على استمرار العمليات التشغيلية.

وفيما يتعلق باستراتيجية العمل الأساسية للمجموعة، فسنواصل التركيز على تنمية الأسواق ورفع مستوى الكفاءة وتحقيق المزيد من خفض التكاليف.

النتائج المالية

شهدنا خلال عام ٢٠٢١ تعافياً كبيراً على مستوى الأداء المالي للشركة مقارنة بالأعوام السابقة، وهو ما يُعزى إلى تحسن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي وحدوث نقص في المعروض، الأمر الذي أسهم في الارتفاع التدريجي المستمر للأسعار، وأثمر بالتالي عن زيادة الأرباح.

وقد حققت المجموعة صافي أرباح يبلغ ٨,١ مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بزيادة تبلغ نسبتها ٣٢١٪ مقارنة بالسنة الماضية، وبعائد على السهم بواقع ١,٣٤ ريال قطري، مقارنة بعائد على السهم بلغ ٠,٣٢[١] ريال قطري للسنة الماضية.

١ صافي الأرباح والعائد على السهم للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يتضمنان الأثر الرجعي لعملية شراء الحصة البالغة نسبتها ٢٥٪ في قافكو والتي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

القيمة المضافة للمساهمين

أخذاً في الاعتبار من حيث السيولة اللازمة للمشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، وبالنظر إلى التوقعات الحالية بشأن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي على المديين القصير والمتوسط، يوصي مجلس الإدارة بإجمالي توزيعات أرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يبلغ ٦,٠٥ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ١ ريال قطري للسهم.

الخاتمة

ختاماً، أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لرؤيته وقيادته الرشيدة ودعمه المستمر وتوجيهاته الكريمة لتعزيز قطاع الطاقة القطري. كما أود أن أشكر زملائي من أعضاء مجلس إدارة صناعات قطر والإدارات العليا لشركات المجموعة وموظفيها لإخلاصهم في العمل وجهودهم القيّمة التي أسهمت في النجاح الذي حققناه خلال عام ٢٠٢١. كما أود أن أتوجه بشكر خاص إلى مساهمينا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لنا.

وإنني على ثقة بأن زملائي من أعضاء مجلس الإدارة والإدارات العليا لشركات المجموعة يقفون على أهبة الاستعداد لخوض عام جديد من العمل الجاد. ولا شك أنه ستكون هناك فرص وتحديات جديدة، الأمر الذي سيتطلب الكثير من العمل حتى نحقق أهدافنا الاستراتيجية، فيما نتطلع معاً إلى ضمان أن تظل صناعات قطر إحدى الشركات الصناعية الرائدة في المنطقة.

تقرير مجلس الإدارة

" في الوقت الذي كانت المجموعة تسجل خلاله أحد أكثر مستويات أدائها تميزاً، واصلنا التركيز على قيمنا الأساسية المتمثلة في التميز التشغيلي والالتزام بالجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة"

تقرير مجلس الإدارة

مقدمة

كان عام ٢٠٢١ أحد أكثر الأعوام نجاحاً للمجموعة منذ أن تم إنشاؤها، وذلك بعد أن شهدت فترة مليئة بتحديات غير مسبوقة في العام الماضي الذي تأثرت خلاله سلباً بجائحة فيروس كورونا.

ويسر مجلس الإدارة أن يقدم مجموعة متميزة من النتائج، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار المنتجات والإنجازات التي أثمرت عنها القرارات الاستراتيجية التي اتخذناها العام الماضي وأسهمت إسهاماً كبيراً بعدة طرق في تحقيق هذا الأداء المميز.

استعراض عام للأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

خلال عام ٢٠٢١، استمر التعافي الاقتصادي الذي بدأت بوادره في الفترة الأخيرة من عام ٢٠٢٠، وذلك مع تجدد الطلب بفضل فاعلية حملات التطعيم ضد فيروس كورونا والإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى التخفيف التدريجي من إجراءات الإغلاق. وقد أسهمت هذه العوامل الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي في زيادة إقبال المستهلكين، ودعمت العديد من الاقتصادات في التعافي بعد تراجع مستوياتها العام الماضي، وأثمرت عن زيادة ملحوظة في الطلب على السلع الأساسية للصناعات التحويلية.

ومن ناحية أخرى، فقد ظل هناك نقص في المعروض على مستوى القطاع جراء سوء الأحوال الجوية في الولايات المتحدة، وإيقاف عمليات التشغيل لأسباب تجارية في ظل ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا، والتدابير التي اتخذتها الصين لترشيد الكهرباء وكان لها تأثير على إمداداتها، بالإضافة إلى تدابير أخرى اتخذتها الصين بشأن إزالة الكربون وأثرت بشكل خاص على الطاقات الإنتاجية للحديد والصلب. علاوة على ذلك، فقد ظل جانب العرض واقعاً تحت ضغوط جراء العوائق القائمة على مستوى سلسلة التوريد، الأمر الذي أثر على معظم الصناعات الموجَّهة نحو التصدير بحراً خلال عام ٢٠٢١. وقد أحدثت هذه العوامل اختلالاً كبيراً في العرض والطلب على السلع الأساسية، وأسهمت بدور في استمرار تضخم الأسعار.

استعراض عام لأنشطة الأعمال الاستراتيجية

في الوقت الذي كانت المجموعة تجني خلاله ثمار التعافي الاقتصادي الكبير الذي أسهم في ارتفاع الطلب على منتجاتنا، استمرت نماذج أعمالنا المتميزة وسلسلتنا التوريدية العالمية القوية في تعزيز قدرتنا وتوفير المرونة لعملياتنا. كما أن مركزنا الراسخ بوصفنا مشغل منخفض التكلفة قد أسهم في ضمان ميزتنا التنافسية ودعمنا في تحقيق مجموعة من أكثر النتائج تميزاً.

وبدأنا خلال عام ٢٠٢١ في جني ثمار القرارات الاستراتيجية التي اتخذناها العام الماضي الذي انتشرت فيه الجائحة. ولم تُعِدْ هذه القرارات صياغة قدرتنا التنافسية فحسب، بل عززت أيضاً من قدرتنا على مواجهة أية تحديات مستقبلية.

كما أن قرارنا الذي اتخذناه العام الماضي بشراء الحصص المتبقية في شركة قطر للأسمدة الكيماوية وشركة قطر للميلامين قد تجاوز توقعاتنا وعاد بفوائد كبيرة على المجموعة، لاسيما في ظل الارتفاع الدوري الحالي الذي يشهده القطاع.

وعقب القرار الذي اتخذناه بإيقاف تشغيل بعض مرافق لإنتاج الحديد والصلب لنركز بصورة أساسية على سوقنا المحلية، بدأنا في جني الثمار مع تحقيق هوامش أفضل في ظل تحول التركيز الاستراتيجي نحو زيادة الأرباح وليس الأحجام. وبفضل هذا القرار، فقد تمكن القطاع أيضاً من ضبط عملياته التشغيلية لخفض تكلفة المدخلات على نحو يتسم بالكفاءة، وحقق وفورات في أعمال الصيانة. ومن ناحية أخرى، فقد تمت صيانة المرافق التي جرى إيقاف تشغيلها صيانة جيدة، ومن الممكن استئناف الإنتاج في وقت قياسي في حال تعافي السوق وزيادة الطلب.

وأوقف قطاع الإضافات البترولية التابع للمجموعة تشغيل مرفقه الخاص بإنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير لأسباب تجارية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١، غير أنه استمر في إنتاج الميثانول وبيعه. وبالنظر إلى الأسعار التي كانت سائدة في السوق آنذاك، لم يكن من الفطنة التجارية بيع ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير، إلا أن عمليات الإنتاج قد استؤنفت لاحقاً بعد أن ارتفعت أسعاره.

وعلى مستوى العمليات التشغيلية، فقد أتمت مرافقنا الخاصة بإنتاج البولي إيثيلين عملية صيانة شاملة دون وقوع أي حادث كبير من الحوادث ذات الصلة بالصحة والسلامة والبيئة. وقد شملت الصيانة معظم المصانع التابعة للقطاع، علماً بأن هذه العملية يتم إجراؤها بشكل إلزامي بعد فترة زمنية محددة لضمان موثوقية المصانع واستدامة المنتجات.

وبالإشارة على وجه خاص إلى التحديات العالمية القائمة على مستوى سلسلة التوريد، فقد نجحت شركة "منتجات" في ضمان استمرارية الأعمال مع تحقيق أفضل صافي عوائد في السوق. وفي هذا الشأن، واصلت "منتجات" استكشاف فرص تجارية في عدة مناطق وعززت من وفورات الحجم لضمان خفض تكاليف الشحن.

تقرير مجلس الإدارة

وبصفة عامة، واستشرافاً للمستقبل، فإننا سنواصل أيضاً تنمية الأسواق التي تحقق أفضل صافي عوائد وتعزز من مستوى الأرباح من خلال اعتبارات تجارية أو إنتاجية، وسنحافظ في نفس الوقت على قدرتنا التنافسية من حيث التكلفة مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي.

الإنفاق الرأسمالي وتنمية الأعمال

خلال السنة المالية ٢٠٢١، بلغ الإنفاق الرأسمالي للمجموعة ١,٣ مليار ريال قطري ووجه بصورة أساسية إلى مشاريع الصيانة الشاملة والموثوقية والصحة والسلامة والبيئة.

وتعتزم المجموعة، بحسب خطة الإنفاق الرأسمالي، إنفاق حوالي ١١,١ مليار ريال قطري على مدار السنوات الخمس المقبلة (٢٠٢٢-٢٠٢٦). وستواصل التركيز على برامج الإنفاق الرأسمالي التي تشكل أهمية كبيرة في تعزيز سلامة الأصول والكفاءة التشغيلية والموثوقية وترشيد التكاليف وإزالة معوقات الإنتاج.

كما تعكف المجموعة على تقييم استثمار محتمل لخط جديد لإنتاج الأمونيا يتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، ليحل محل اثنين من خطوط إنتاج الأمونيا بدأ تشغيلهما منذ خمسة عقود. ويخضع حالياً هذا الاستثمار للتقييم استناداً إلى أسسه التشغيلية والمالية.

ترشيد التكاليف والارتقاء بمستويات الإنتاج

تعمل الكيانات التابعة للمجموعة في قطاعات تتعرض للكثير من الدورات، وتتسم بمنافسة شديدة، وتخضع أسعارها إلى الأسعار السائدة في السوق. ويرتبط دائماً الأداء التشغيلي والمالي لكيانات المجموعة ارتباطاً وثيقاً بدورات الاقتصاد الكلي العالمية. ومع هذه الظروف، فإن تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة والإنتاج يشكل أهمية محورية للمجموعة في ظل التغير المستمر للأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي.

ومع تأثر قطاعات أعمالها بالجائحة وغيرها من أحداث رئيسية مناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي خلال العام الماضي، أطلقت المجموعة في مواجهة ذلك مبادرات جديدة للترشيد تعزيزاً لاستراتيجية الترشيد القائمة. وتضمنت هذه التدابير إعادة تنظيم القوى العاملة، وتحديد الأولويات أو تعليق مشاريع مخطط لها للإنفاق الرأسمالي والتشغيلي، وضبط الطاقة التشغيلية وتغييرات في مزيج المواد. وقد حققت هذه التدابير خفضاً في هياكل التكاليف التشغيلية المتغيرة والثابتة لدى المجموعة، الأمر الذي أثمر بالتالي عن زيادة هوامش أرباحها خلال عام ٢٠٢١.

الأداء المالي

يُعزى تحسن الأداء المالي للمجموعة خلال عام ٢٠٢١ بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار المنتجات الذي استمر طوال هذا العام وأثر بصورة إيجابية على أرباحه.

الإيرادات: سجلت المجموعة إجمالي إيرادات[٢] تناسبية بواقع ٢٠,٢ مليار ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بزيادة كبيرة تبلغ نسبتها ٧٧٪ مقارنة بالسنة الماضية. ومن ناحية أخرى، فقد بلغت الإيرادات[٣] المسجلة ، طبقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١، ما يصل إلى ١٤,٢ مليار ريال قطري، بزيادة ملحوظة تبلغ نسبتها ٩١٪ مقارنة بالعام الماضي.

وتُعزى الزيادة الكبيرة في إيرادات المجموعة (بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) خلال عام ٢٠٢١ وبصورة أساسية إلى عدة عوامل خارجية وداخلية ذات صلة بأنشطة الأعمال، حيث أسهم تحسن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي إسهاماً رئيسياً في ارتفاع الطلب، هذا إلى جانب استمرار النقص في المعروض نتيجة تراجع معدلات التشغيل جراء وقوع كوارث طبيعية، كذلك انخفاض مستويات المخزونات ووجود عوائق على مستوى سلسلة التوريد. وقد أدت هذه الاختلالات الكلية إلى ارتفاع أسعار منتجات القطاعات خلال عام ٢٠٢١. وقد ارتفع متوسط الأسعار المُرجح للمنتجات على مستوى المجموعة بنسبة تبلغ ٥٨٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما أثمر عن زيادة صافي أرباح المجموعة بواقع ٨,٥ مليار ريال قطري مقارنة بالعام الماضي.

علاوة على ذلك، فقد ازدادت أحجام المبيعات بنسبة تبلغ ٢٠٪ مقارنة بالعام الماضي، الأمر الذي يُعزى إلى عدة عوامل، منها تسجيل أحجام المبيعات الإضافية لخطوط إنتاج قافكو من ١ إلى ٤ ضمن إجمالي أحجام عام ٢٠٢١،

[٢] يتم احتساب إجمالي الإيرادات التناسبية بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أي يشمل الإيرادات من الشركات التابعة المملوكة بالكامل، بالإضافة إلى حصة من إيرادات المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر

[٣] تشير الإيرادات المسجلة إلى الإيرادات المسجلة في البيانات المالية الموحدة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١، حيث تمثل الإيرادات من الشركات التابعة المملوكة بالكامل فقط، أي شركة قطر للأسمدة الكيماوية وقطر ستيل، دون أن تشمل الحصة من إيرادات المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر

تقرير مجلس الإدارة

وهو ما لم يحدث خلال العام الماضي، حيث تم تشغيل خطوط الإنتاج بموجب اتفاقية مؤقتة لمعالجة الغاز لأول سبعة أشهر من عام ٢٠٢٠. وبرغم ذلك، فقد عادل هذه الزيادة في أحجام المبيعات بعض الشيء انخفاض الأحجام جراء إيقاف تشغيل بعض مرافق لإنتاج الحديد والصلب، وتطفئة مرافق لإنتاج الإضافات البترولية لأسباب تجارية، هذا إلى جانب إجراء عمليات تطفئة لتنفيذ أعمال الصيانة في بعض المرافق الخاصة بإنتاج البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية.

\الأرباح والهوامش: بلغ صافي أرباح عام ٢٠٢١ ما يصل إلى ٨,١ مليار ريال قطري، بزيادة كبيرة تبلغ نسبتها ٣٢١٪ مقارنة بالعام الماضي، فيما بلغت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ١٠,٢ مليار ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها ١٥٢٪ مقارنة بالعام الماضي. وتُعزى هذه الزيادة الملحوظة في الأرباح بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار المنتجات الذي أثمر عن زيادة الإيرادات.

المركز المالي والتدفقات النقدية

برغم أن صناعات قطر تعمل في بيئة تشهد تقلبات وتتسم بالمنافسة، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على قوة وسلامة مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

وقد استهلت المجموعة عام ٢٠٢١ بإجمالي أرصدة نقدية ومصرفية يبلغ ٩,٨[٤] مليار ريال قطري. وحققت خلال هذا العام إجمالي تدفقات نقدية تشغيلية بواقع ٩,٤ مليار ريال قطري، وبلغ إنفاقها الرأسمالي مبلغاً محدوداً يقدر بنحو ١,٣ مليار ريال قطري فقط. وبعد توزيعات الأرباح عن العام الماضي، استطاعت المجموعة أن تحقق تدفقات نقدية بواقع ٨,١ مليار ريال قطري خلال عام ٢٠٢١ الذي اختتمته بإجمالي أرصدة نقدية ومصرفية يبلغ ١٦,٠[٥] مليار ريال قطري.

وبلغ إجمالي أصول المجموعة وإجمالي حقوق الملكية المسجلين ٤٢,٣ مليار ريال قطري و٣٩,٥ مليار ريال قطري على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ولا يوجد لدى المجموعة حالياً ديون قصيرة أو طويلة الأجل.

إن الوضع القوي الذي تتمتع به المجموعة على المستوى المالي ومستوى السيولة لديها يُعد بمثابة شهادة على مركزها التنافسي من حيث التكلفة، وكفاءة قاعدة أصولها التشغيلية، وسياساتها المالية والتشغيلية الحكيمة التي أسهمت في خلق قدرات فاعلة على تحقيق تدفقات نقدية وقاعدة أصول قوية. ويشكل هذا الوضع المتميز على المستوى المالي ومستوى السيولة أمراً بالغ الأهمية للمجموعة، إذ يقيها من تبعات إجراء عمليات تطفئة غير متوقعة لتنفيذ أعمال الصيانة ويوفر لها الحماية من تقلبات السوق، فيما يدعمها أيضاً في ضمان توزيع أرباح مستدامة ومتسقة، ويتيح لها المرونة للنظر في الفرص الخاصة بمشاريع الإنفاق الرأسمالي لإضافة قيمة طويلة الأجل إلى المساهمين.

توزيع الأرباح المقترح

منذ أن تم إنشاؤها، وزعت المجموعة على مساهميها أرباحاً يزيد إجماليها على ٥٥ مليار ريال قطري، بنسبة توزيع تتجاوز ٦٠٪، وهو ما يُعد دليلاً واضحاً على التزام مجلس الإدارة بمنح مساهمي الشركة أرباحاً ملائمة، فيما يتم الاحتفاظ بالسيولة اللازمة للمشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، والالتزامات الخاصة بالديون وتحسباً لأية ظروف مناوئة غير متوقعة.

وبناءً على هذه الاعتبارات والتوقعات بشأن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي والآفاق المستقبلية على مستوى أنشطة الأعمال، يوصي مجلس إدارة صناعات قطر بإجمالي توزيعات أرباح سنوية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يقدر بنحو ٦,٠٥ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ١ ريال قطري للسهم، وبنسبة توزيع تبلغ ٧٥٪ من صافي الأرباح، وعائد توزيعات أرباح بنسبة ٦,٥٪ وفقاً لسعر السهم في إغلاق يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير إلى سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، رئيس مجلس إدارة صناعات قطر والعضو المنتدب، لرؤيته وقيادته، كما نشكر الإدارة العليا لشركات المجموعة على إخلاص والتزام موظفيها وتفانيهم الدائم في العمل. والشكر موصول إلى مساهمينا الكرام على ثقتهم الدائمة فينا.

[٤] بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أي يشمل الأرصدة النقدية والمصرفية من الشركات التابعة المملوكة بالكامل، بالإضافة إلى حصة من الأرصدة النقدية والمصرفية من المشاريع المشتركة المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر

[٥] يشمل الأرصدة النقدية والمصرفية في كافة شركات المجموعة بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

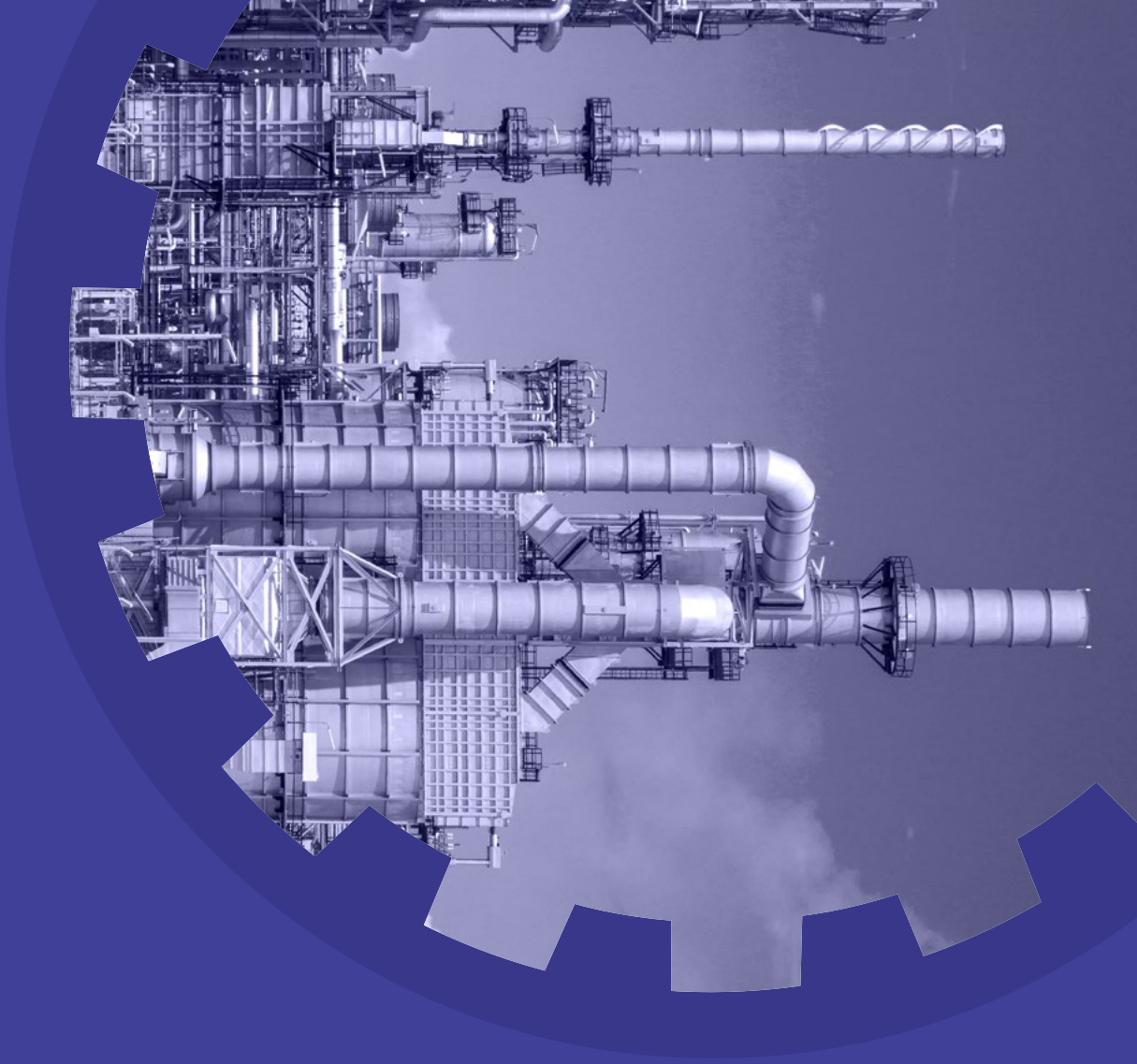

تقرير مجلس الإدارة
بشأن قطاعات المجموعة

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره لعام ٢٠٢١ بشأن الأداء التشغيلي والمالي لقطاعات المجموعة. ولأغراض إعداد هذا التقرير، فقد تم تقسيم مشاريع المجموعة إلى ثلاثة قطاعات مختلفة وهي: البتروكيماويات (شركة قطر للبتروكيماويات وشركة قطر للإضافات البترولية)، والأسمدة الكيماوية (شركة قطر للأسمدة الكيماوية)، والحديد والصلب (قطر ستيل).

قطاع البتروكيماويات

الاستراتيجية

تتمحور الاستراتيجيات الرئيسية في قطاع البتروكيماويات حول زيادة معدل تشغيل الأصول، فيما تهدف أيضاً إلى تعزيز البيئة التنظيمية والمحافظة على مستويات مقبولة من موثوقية المصانع وتوافرها. كما ستظل المحافظة على التميز التشغيلي لترشيد تكاليف الإنتاج مع التركيز على إجراءات التشغيل الآمنة والموثوقة أحد محاور التركيز الرئيسية للكيانات التابعة للقطاع.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

كان قطاع البتروكيماويات أحد القطاعات المستفيدة الرئيسية من تعافي الاقتصاد العالمي الذي ظهرت بوادره خلال الفترة الأخيرة من عام ٢٠٢٠ بفضل استمرار تنفيذ حملات التطعيم ضد فيروس كورونا بنجاح، وهو ما أثمر عن الارتفاع التدريجي في الطلب من قِبَل المستهلكين في ظل بقاء السوق الرئيسية مفتوحة طوال العام. ومن ناحية أخرى، فقد شهد هذا العام نقصاً في المعروض. وأدت هذه الاختلالات في العرض والطلب إلى ارتفاع أسعار المنتجات البتروكيماوية طوال العام. كما أبدت أسعار النفط الخام، وهي عنصر رئيسي في تغير أسعار البتروكيماويات، ارتفاعاً كبيراً خلال العام، الأمر الذي أسهم في ارتفاع الأسعار طوال العام، حيث تم بيع سلع أساسية بأسعار لم نشهدها منذ سنوات.

الارتقاء بمستويات الإنتاج

خلال عام ٢٠٢١، خضع مرفق إنتاج البولي إيثيلين التابع للقطاع إلى عملية صيانة شاملة رئيسية مخطط لها، إذ لم يخضع إلى أي عملية تطفئة رئيسية مخطط لها لإجراء الصيانة منذ عام ٢٠١٤. كما تمت خلال العام تطفئة مرافق إنتاج ميثايل بيوتايل الإثير في قطاع الإضافات البترولية التابع للمجموعة لأسباب تجارية.

- **الإنتاج:** برغم أن قطاع البتروكيماويات قد أجرى عملية صيانة شاملة رئيسية وتطفئة لأسباب تجارية، إلا أن إجمالي الإنتاج ظل مستقراً خلال العام. وانخفض الإنتاج لعام ٢٠٢١ انخفاضاً هامشياً بنسبة تبلغ ٣٪ مقارنة بالعام الماضي.
- **أحجام المبيعات:** انخفضت أحجام المبيعات انخفاضاً هامشياً مقارنة بالعام الماضي جراء انخفاض الإنتاج. ولم تؤثر التحديات القائمة على مستوى سلسلة التوريد أي تأثير جوهري على خطط المجموعة وجداولها الزمنية بشأن الإنتاج، حيث عمل الشريك التسويقي "منتجات" على ضمان استمرار عمليات التسويق والدعم اللوجستي طوال العام.
- **التوافر والموثوقية:** حافظت موثوقية مرافق إنتاج البولي إيثيلين على مستواها الرفيع، إذ لم تشهد المرافق إلا عدداً ضئيلاً من عمليات التطفئة غير المخطط لها. وبرغم ذلك، فقد تراجع مستوى توافر مرافق إنتاج البولي إيثيلين تراجعاً متوسطاً مقارنة بالعام الماضي، وذلك جراء خضوع المرافق إلى عملية تطفئة عامة. ومن ناحية أخرى، فقد تأثرت موثوقية مرافق إنتاج الإضافات البترولية ومستوى توافرها، وهو ما يُعزى بصورة أساسية إلى تطفئتها لأسباب تجارية. وعلى مستوى القطاع بصفة عامة، فقد بلغت نسبة الموثوقية حوالي ٩٦٪، الأمر الذي يؤكد على متانة أصول القطاع وقوة عملياته التشغيلية

النتائج المالية[1]

حقق القطاع خلال عام ٢٠٢١ أداءً مالياً متميزاً بفضل الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات. وقد أسهم نمو إجمالي الناتج المحلي المدفوع بالطلب وحدوث نقص في المعروض إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير مقارنة بالعام الماضي، حيث ازدادت بنسبة تبلغ ٥٥٪. وأثمر ارتفاع أسعار المنتجات عن ارتفاع إيرادات القطاع بنسبة تبلغ ٥١٪، لتصل إلى ٦,٠ مليار ريال قطري. وقد حقق القطاع صافي أرباح بواقع ٢,٥ مليار ريال قطري، بزيادة ملحوظة تبلغ نسبتها ١٣٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. وبلغت أرباح القطاع قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ٣,١ مليار ريال قطري، بهامش قوي تبلغ نسبته ٥١٪.

الإنفاق الرأسمالي

بلغ الإنفاق الرأسمالي لعام ٢٠٢١، والذي اقتصر بصورة أساسية على عمليات الصيانة الشاملة المخطط لها والارتقاء بمستويات الصحة والسلامة والبيئة، ما يصل إلى ٨١٧ مليون ريال قطري، علماً بأن عمليات الصيانة الشاملة تشكل عنصراً أساسياً في ضمان سلامة الأصول والموثوقية التشغيلية.

وفيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي للأعوام الخمسة القادمة (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، فمن المتوقع أن ينفق القطاع ١,٩ مليار ريال قطري في عدة مشاريع تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات (الصحة والسلامة والبيئة وموثوقية المصانع وسلامتها) وإجراء عمليات تطفئة

[1] احتسبت المبالغ بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

لتنفيذ أعمال الصيانة، علماً بأن هذه المشاريع لا تهدف إلى تعزيز السلامة التشغيلية للمرافق، والموثوقية، والإنتاج، وخفض الانبعاثات فحسب، بل تسهم أيضاً في ضمان الامتثال التنظيمي وزيادة التدفقات النقدية التشغيلية عبر زيادة الكفاءة.

قطاع الأسمدة الكيماوية

الاستراتيجية

تهدف استراتيجية القطاع إلى تشغيل جميع أصوله بشكل آمن وكفاءة وعلى نحو مراعٍ للبيئة من أجل إنتاج أسمدة كيماوية تتسم بالجودة الرفيعة. وقد وضع القطاع خطة استراتيجية تتضمن سبع ركائز (التفوق والنمو والتنوع والتميز والسلامة والنزاهة والعمل الجماعي) لتحقيق رؤيته ورسالته.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

ارتفعت أسعار الأسمدة الكيماوية ارتفاعاً كبيراً خلال عام ٢٠٢١ في ظل الزيادة الملحوظة في الطلب من المناطق الرئيسية لزراعة المحاصيل، وذلك بفضل ارتفاع أسعار سلع زراعية، مثل الذرة وفول الصويا، هذا إلى جانب حدوث نقص في المعروض جراء تراجع معدلات تشغيل المصانع وانخفاض صادرات بعض البلدان المنتجة. وقد أسهم أيضاً ارتفاع أسعار الطاقة داخل مناطق رئيسية في زيادة أسعار المنتجات خلال معظم الفترة الأخيرة من عام ٢٠٢١.

الارتقاء بمستويات الإنتاج

تمثل الهدف الرئيسي لقطاع الأسمدة الكيماوية خلال عام ٢٠٢١ في مواصلة تعزيز موثوقية المرافق وتوافر خطوط الإنتاج للارتقاء بمستويات الإنتاج.

- **الإنتاج**: انخفض إنتاج القطاع انخفاضاً هامشياً بنسبة تبلغ ١٪ مقارنة بالعام الماضي، حيث خضعت خطوط إنتاج قافكو من ١ إلى ٤ إلى عملية تطفئة لتنفيذ أعمال الصيانة استمرت لعدد أكبر من الأيام خلال عام ٢٠٢١.
- **أحجام المبيعات:** ارتفعت أحجام مبيعات القطاع ارتفاعاً كبيراً بنسبة بلغت ٣٨٪ مقارنة بالعام الماضي، الأمر الذي يُعزى أولاً إلى تسجيل أحجام مبيعات خطوط إنتاج قافكو من ١ إلى ٤ لعام ٢٠٢١ بالكامل، وهو ما لم يحدث خلال عام ٢٠٢٠ نتيجة الاتفاقية المؤقتة لمعالجة الغاز التي جرى العمل بها للسبعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠. وثانياً، ارتفاع الطلب على الأسمدة الكيماوية إثر التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي بعد عام كان يعج بالتحديات.
- **التوافر والموثوقية:** بلغت نسبة موثوقية مرافق قطاع الأسمدة الكيماوية ٩٧٪ نتيجة لعدد عمليات التطفئة التي جرى تنفيذها خلال عام ٢٠٢١. كما انخفض مستوى توافر مصانع القطاع انخفاضاً هامشياً جراء ارتفاع إجمالي عدد أيام التطفئة خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام الماضي.

النتائج المالية

حقق قطاع الأسمدة الكيماوية نتائج مالية جيدة خلال عام ٢٠٢١، حيث بلغ صافي أرباحه ٤,٧ مليار ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها ٥٤٤٪ مقارنة بالعام الماضي. وسجل أرباحاً قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة كبيرة بلغت ٦٠٪ لعام ٢٠٢١. ويُعزى هذا الارتفاع الملحوظ في الأداء المالي للقطاع بصورة أساسية إلى زيادة الأحجام وارتفاع أسعار المنتجات وعدم تسجيل أية مخصصات استثنائية لخفض القيمة مقارنة بالعام الماضي الذي تأثر خلاله الأداء المالي للقطاع بتسجيل نفقات لخفض القيمة بواقع ١٥٣ مليون ريال قطري في إحدى شركاته التابعة. وقد ارتفعت أسعار المنتجات في المتوسط بنسبة تبلغ ١٠٠٪ في ظل زيادة الطلب وارتفاع تكاليف المدخلات وحدوث نقص في المعروض، فيما ارتفعت أحجام المبيعات بنسبة تبلغ ٣٨٪. وأثمر كلا العاملين عن ارتفاع عام في إيرادات القطاع بنسبة تبلغ ١٣٣٪، لتصل إلى ١,٣ مليار ريال قطري.

الإنفاق الرأسمالي

بلغ الإنفاق الرأسمالي لقطاع الأسمدة الكيماوية خلال عام ٢٠٢١ ما يصل إلى ٤٤٤ مليون ريال قطري. واقتصر بشكل أساسي على أعمال الصيانة ومشاريع خارطة الطريق الفنية.

وفيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي للأعوام الخمسة القادمة (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، فمن المتوقع أن ينفق القطاع ٨,٨ مليار ريال قطري في عدة مشاريع تتضمن الصيانة الشاملة وخطاً جديداً لإنتاج الأمونيا. وسيحل خط الإنتاج الجديد والحديث والموفر للطاقة محل اثنين من خطوط الإنتاج القائمة (خطي إنتاج الأمونيا ١ و٢) اللذين تم إنشاؤهما قبل خمسة عقود. ويخضع حالياً المقترح الخاص بخط الإنتاج الجديد إلى الدراسة من قِبَل الإدارة. وفضلاً عن ذلك، سيركز القطاع في نفقاته الرأسمالية على الارتقاء بمستويات الصحة والسلامة والبيئة وموثوقية المصانع وسلامتها وإجراء عمليات تطفئة لتنفيذ أعمال الصيانة.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

قطاع الحديد والصلب

الاستراتيجية

واصلت شركة الحديد والصلب التابعة للمجموعة (قطر ستيل) استراتيجيتها بشأن "التركيز" على السوق، حيث يجري بموجبها بيع منتجات الشركة من الحديد والصلب في الأسواق المحلية بصورة أساسية، كما تم تنفيذ مبيعات استغلالاً لبعض الفرص الدولية. وقد تم اعتماد هذه الاستراتيجية العام الماضي بعد إجراء مراجعة دقيقة لأسواق الحديد والصلب وتحليلاً لنقاط القوة والضعف في قطر ستيل ووضعها التنافسي. ومما لا شك فيه أن تلك الاستراتيجية قد دعمت القطاع في تحقيق عوائد أفضل وضبط تكاليفه وزيادة هوامشه.

المستجدات على مستوى الاقتصاد الكلي

واصلت أسعار الحديد والصلب مسارها الإيجابي الذي بدأته خلال الفترة الأخيرة من عام ٢٠٢٠، وذلك بفضل زيادة الطلب على الحديد والصلب عقب استئناف قطاع الإنشاءات لأنشطته التي سبق وتأثرت بالقيود التي فرضت جراء انتشار جائحة فيروس كورونا.

وقد أثمر ارتفاع أسعار خام الحديد جراء التوترات التجارية الناشئة بين الصين واستراليا في مطلع عام ٢٠٢١ عن زيادة أسعار منتجات الحديد والصلب. وبرغم أن أسعار خام الحديد قد تراجعت خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١، إلا أن أسعار منتجات الحديد والصلب قد حافظت على ارتفاعها نتيجة للبرامج الصينية المعنية بإزالة الكربون، إذ تطمح الصين إلى خفض إنتاجها من الحديد والصلب من أجل أن تحقق أهدافها البيئية.

كما شهدت الأسواق المحلية اتجاهات سعرية مماثلة، حيث أثمر تجدد الطلب على الحديد والصلب من قِبَل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنشائية، إلى جانب تقلب أسعار المواد الخام، عن ارتفاع أسعار الحديد والصلب.

ترشيد الإنتاج

يتمثل هدف قطاع الحديد والصلب في الارتقاء بمستويات إنتاج المرافق المتوافرة، وذلك بعد أن خفض من طاقته الإنتاجية لاتباع استراتيجية سوقية أكثر تركيزاً، فيما يهدف أيضاً إلى خفض تكاليفه التشغيلية من خلال ضبط العمليات لتحقيق التميز التشغيلي على مستوى أنشطة أعماله وسلسلة القيمة.

- **الإنتاج:** انخفض إنتاج القطاع انخفاضاً متوسطاً بنسبة تبلغ ١٠٪ مقارنة بالعام الماضي، إذ تضمن أداء عام ٢٠٢١ أثر إيقاف تشغيل بعض مرافق إنتاجية لعام بالكامل مقارنة بالعام الماضي الذي اتخذ في الربع الثاني منه القرار الخاص بإيقاف التشغيل.
- **أحجام المبيعات:** بلغت أحجام مبيعات القطاع ١,٦ طن متري، بانخفاض هامشي تبلغ نسبته ٢٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يُعزى بصورة أساسية إلى انخفاض أحجام الإنتاج، الأمر الذي عادله جزئياً إجراء مبيعات استثنائية ضمن فرص في أسواق دولية.
- **التوافر والموثوقية:** انخفض مستوى توافر المرافق نظراً لإيقاف تشغيل ما يقارب من نصفها، فيما حافظت الموثوقية على مستواها الرفيع في ظل انخفاض عدد عمليات التطفئة التي جرى تنفيذها خلال العام.

النتائج المالية

خلال عام ٢٠٢١، وبفضل مبادرات إعادة الهيكلة الاستراتيجية التي تم تنفيذها عام ٢٠٢٠، أصبح قطاع الحديد والصلب قطاعاً محققاً للأرباح بعد الصعوبات التي واجهها العام الماضي. فقد بلغ صافي أرباح القطاع لعام ٢٠٢١ ما يصل إلى ٧١٦ مليون ريال قطري مقارنة بصافي خسائر بلغ ١,٣ مليار ريال قطري للعام الماضي. ويُعزى هذا التحسن الملحوظ بصورة أساسية إلى العوامل التالية:

- ارتفاع أسعار البيع بنسبة تبلغ ٣١٪ خلال عام ٢٠٢١ بفضل زيادة الطلب على الحديد والصلب مع استئناف قطاع الإنشاءات وتطوير البنية الأساسية لأنشطته وتقلب أسعار المواد الخام على الصعيد الدولي.
- أتاح إيقاف تشغيل بعض المرافق الخاصة بإنتاج الحديد والصلب للقطاع إمكانية التركيز بصورة أساسية على السوق المحلية المُربحة وضبط تكاليفه. وبرغم ذلك، وفي ظل ارتفاع الأسعار الدولية، فقد تمكن القطاع أيضاً من بيع بعض الكميات خارج السوق المحلية استغلالاً لفرص سانحة.
- أسهم غياب النفقات الاستثنائية، التي تم تسجيلها العام الماضي لخفض القيمة بواقع ١,٢ مليار ريال قطري عقب القرار الذي اتخذ بإيقاف تشغيل مرافق إنتاجية، أسهم في تحسن الأداء لعام ٢٠٢١ مقارنة بالعام الماضي.

الإنفاق الرأسمالي

بلغ الإنفاق الرأسمالي للقطاع خلال عام ٢٠٢١ مبلغاً محدوداً يقدر بنحو ٥١ مليون ريال قطري، واقتصر بصورة أساسية على الإضافات الروتينية إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات. وفيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي للأعوام الخمسة القادمة (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، فمن المتوقع أن ينفق القطاع ٠,٥ مليار ريال قطري في عدة مشاريع تتضمن عمليات استبدال للأصول والارتقاء بمستويات الصحة والسلامة والبيئة والموثوقية.

نبذة حول مجموعة صناعات قطر

استعراض عام

تأسست صناعات قطر، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في ١٩ أبريل من عام ٢٠٠٣. وعنوانها المُسجل هو ص.ب. ٣٢١٢ الدوحة، قطر. ومن خلال شركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة (شركات المجموعة)، تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات مختلفة، هي البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة، المساهم الأكبر في صناعات قطر، وظائف المكتب الرئيسي بموجب اتفاقية خدمات شاملة، فيما تُدار عمليات المشاريع المشتركة والشركات التابعة للمجموعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارتها والإدارة العليا لكل منها.

هيكل الملكية

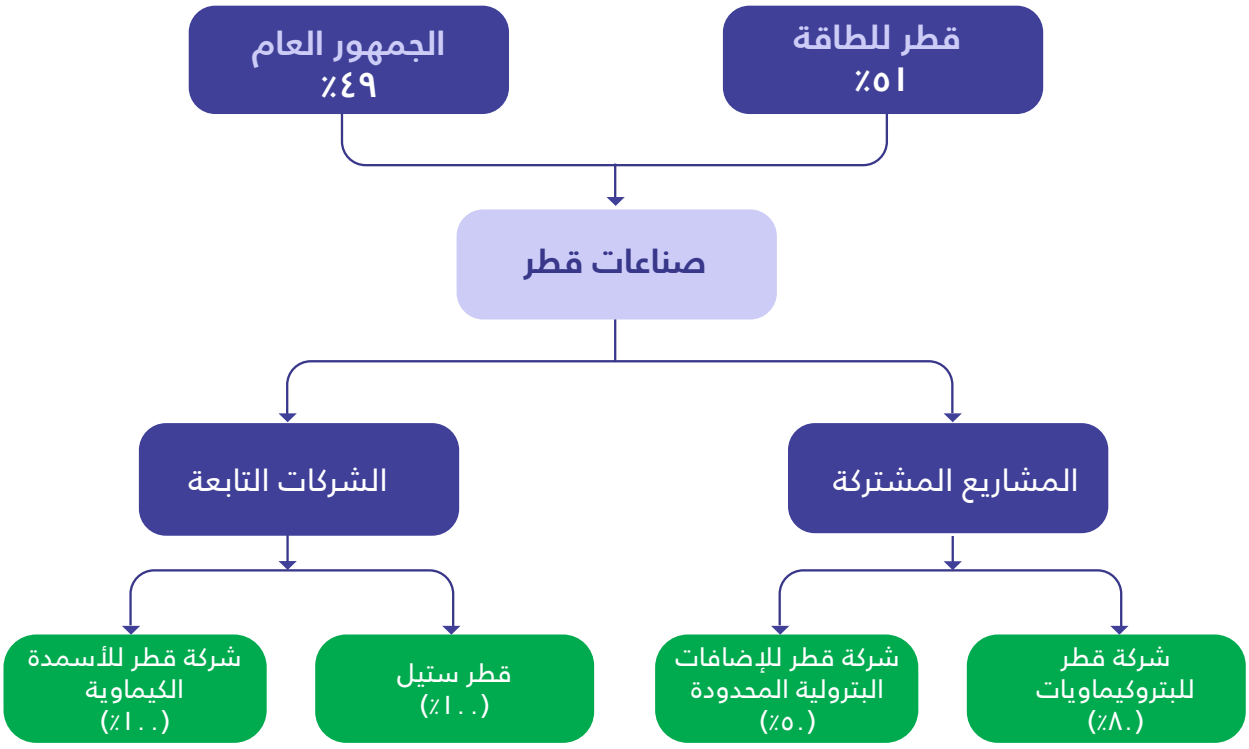

نبذة حول مجموعة صناعات قطر

أداء صناعات قطر لعام ٢٠٢١

الإنتاج (مليون طن متري)

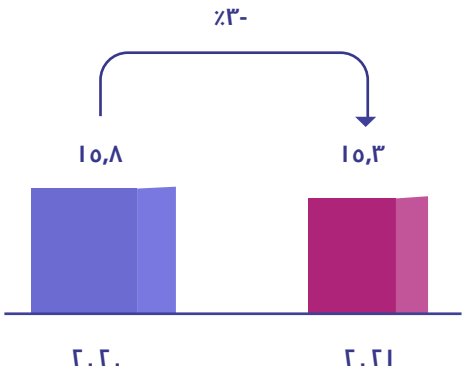

أحجام المبيعات (مليون طن متري)

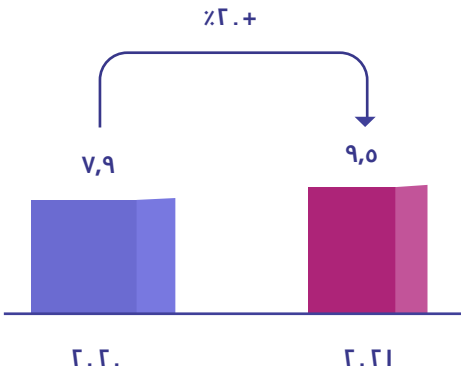

الإيرادات (مليار ريال قطري)

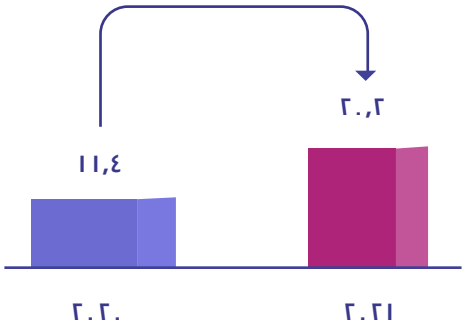

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

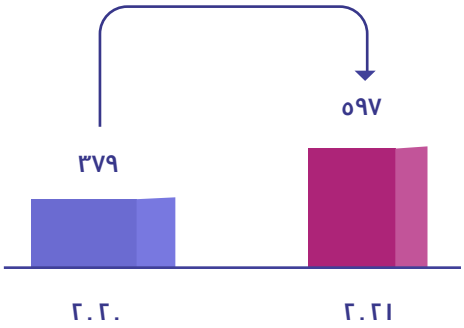

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

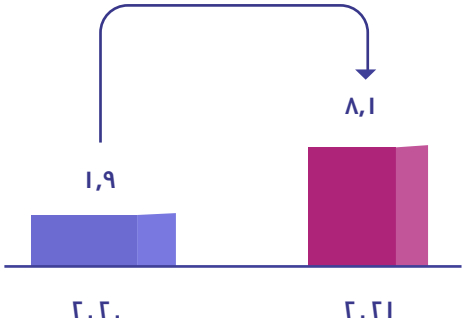

العائد على السهم (ريال قطري)

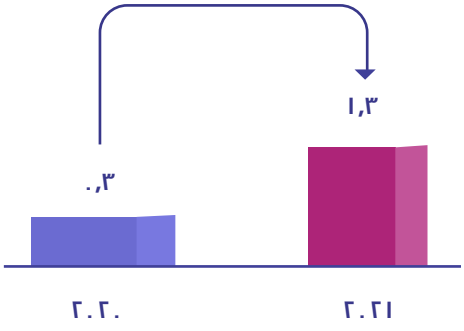

ملاحظة: احتسبت الأرقام بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

نبذة حول مجموعة صناعات قطر

إيرادات مجموعة صناعات قطر حسب المنطقة الجغرافية (٪)

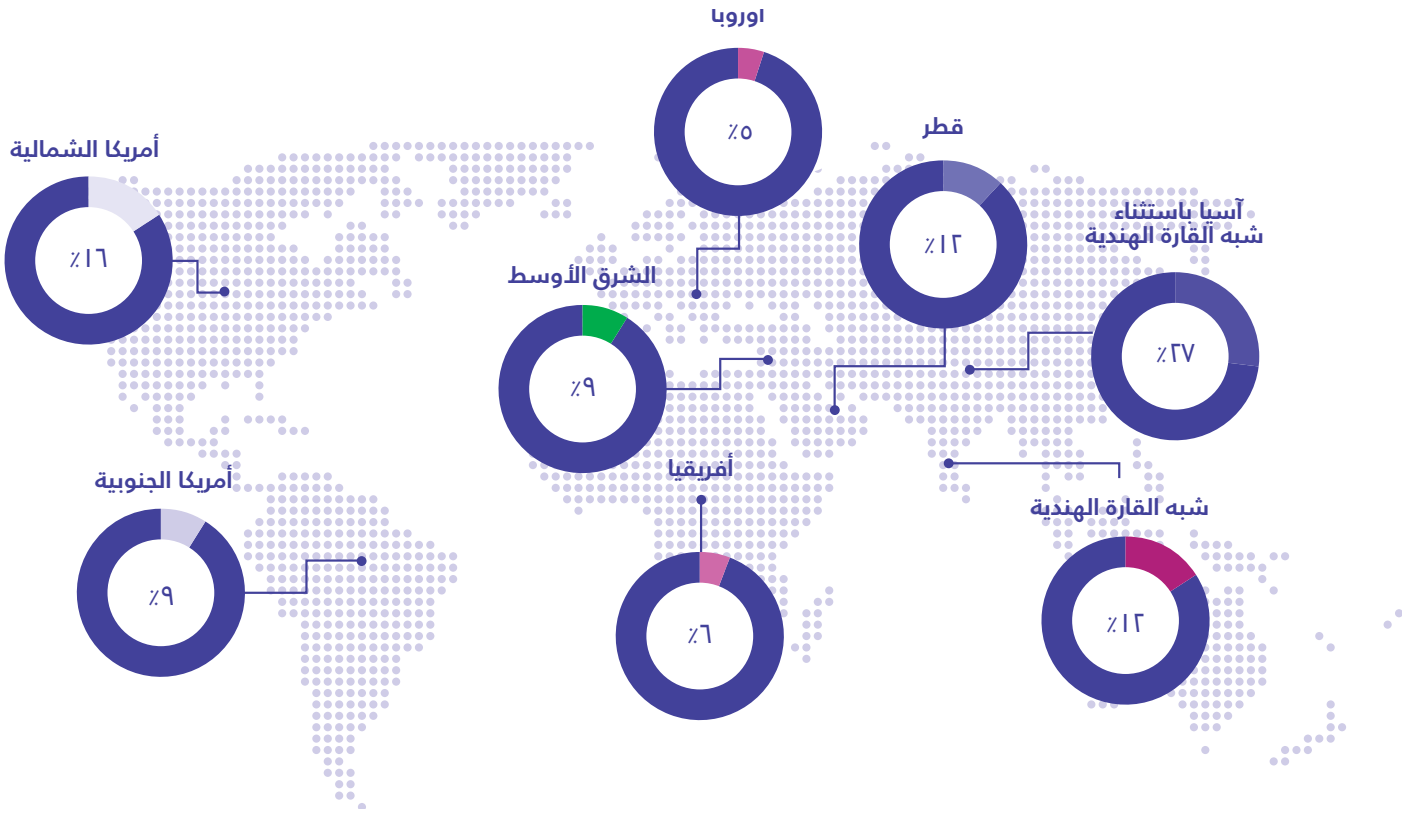

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

تعمل صناعات قطر في ثلاثة قطاعات أعمال مختلفة هي البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب. ويتمتع جميع الشركاء الدوليين في المشاريع المشتركة للمجموعة بأرقى الخبرات الفنية في مجالات أعمالهم.

قطاع البتروكيماويات

يضم قطاع البتروكيماويات مشروعين مشتركين: شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو) وشركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك).

تأسست شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو)، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٧٤. وتمتلك فيها حالياً صناعات قطر ما نسبته ٨٠٪ وشركة توتال للبتروكيماويات (فرنسا) ٢٠٪. وتشارك قابكو في مشروعين مشتركين، ألا وهما شركة قاتوفين المحدودة وشركة قطر للفينيل المحدودة، ولها شركة زميلة هي شركة قطر للمنتجات البلاستيكية.

وتعمل قابكو ومشروعيها المشتركين في إنتاج البولي أولفينات والبولي إيثيلين ومنتجات الكلور القلوي. وفيما يلي الطاقة الإنتاجية لقابكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
*إيثيلين	١,١٥٠
البولي إيثيلين منخفض الكثافة	٧٥٠
البولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة	٥٥١
ثاني كلوريد الإيثيلين ومونومر كلوريد الفينيل	٦٥٢
الصودا الكاوية	٣٨٦

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل؛ أو يتم استخدامها كلقيم.

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيانات المنتجة.

وتأسست شركة قطر للإضافات البترولية المحدودة (كفاك)، وهي مشروع مشترك، عام ١٩٩١. وتمتلك فيها حالياً صناعات قطر ما نسبته ٥٠٪ وشركة أوبك الشرق الأوسط ٢٠٪ وشركة إنترناشيونال أوكتان المحدودة ١٥٪ وشركة إل سي واي الشرق الأوسط ١٥٪. وتعمل الشركة في إنتاج الميثانول وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير. وفيما يلي الطاقة الإنتاجية الحالية لكفاك من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الميثانول	١,٠٠٠
ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير	٦١٠

ملاحظة: تمثل الطاقات الإنتاجية الواردة في الجدول المبين أعلاه إجمالي الطاقات الإنتاجية للكيانات المنتجة.

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

المنتجات الرئيسية

- **الإيثيلين**

يستخدم الإيثيلين كلقيم في إنتاج مجموعة كبيرة من المواد البتروكيماوية. وتستخدم كل من قابكو وقاتوفين جزءاً كبيراً منه في إنتاج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة، فيما يباع الفائض إلى شركة قطر للفينيل لإنتاج مجموعة من منتجات الكلور القلوي.

- **البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة**

يندرج البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة ضمن اللدائن التي يتم إنتاجها من لقيم مونومر الإيثيلين من خلال عملية البلمرة. ويتم إنتاج عدة درجات من البولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة تدخل في صناعة مجموعة كبيرة من المنتجات البلاستيكية، مثل الأغشية والأنابيب والكابلات والأسلاك وغيرها من المنتجات المقولبة.

- **الميثانول**

يستخدم جزءاً كبيراً من الميثانول المنتج كلقيم في إنتاج ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير وتباع الكمية الفائضة منه. كما يستخدم الميثانول في قطاع البتروكيماويات كمادة خام لإنتاج المذيبات والفورمالديهايد والميثيل هاليد وحمض الخليك والكحول الإيثيلي وأنهيدريد الخليك وثنائي ميثيل الإيثر وثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير.

- **ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير**

يستخدم ثلاثي ميثايل بيوتايل الإثير كمادة تضاف إلى الجازولين لتحسين احتراقه والحد من التلوث الغازي الناتج عن المركبات، ويلغي الحاجة إلى إضافة رباعي إيثيل الرصاص.

- **الصودا الكاوية**

سائل لزج عديم اللون والرائحة ومسبب للتآكل. تستخدم الصودا الكاوية في عدة قطاعات، منها قطاع صناعة الورق ومعالجة المياه وإنتاج الصابون والمنظفات الاصطناعية والمنسوجات والألومينا.

- **ثاني كلوريد الإيثيلين**

مادة سائلة يميل لونها إلى الصفرة ولها رائحة خفيفة تشبه رائحة الكلوروفورم. يستخدم ثاني كلوريد الإيثيلين بشكل أساسي في إنتاج مونومرات كلوريد الڤينيل. ومعظم الكميات التي يتم إنتاجها تستغل في إنتاج مونومرات كلوريد الڤينيل، أما الفائض فيصدر إلى الخارج.

- **مونومر كلوريد الڤينيل**

غاز عديم اللون ذو رائحة خفيفة. يستخدم مونومر كلوريد الڤينيل بصورة أساسية في إنتاج البولي ڤينيل كلوريد - وهو مادة بلاستيكية متعددة الاستعمالات تدخل في مجموعة كبيرة من الاستخدامات النهائية. ويتم استغلال ما يزيد على ٨٠٪ من الطلب العالمي على مادة البولي ڤينيل كلوريد لأغراض التطبيقات المُعمرة طويلة الأجل ضمن مشاريع إقامة البنية الأساسية، مثل أنابيب شبكات المياه والصرف الصحي والأسلاك والكابلات وتكسية جدران المنازل والنوافذ والأبواب وأرضيات المنازل.

- **الكبريت**

يتم الحصول على كبريت عالي الجودة كمنتج ثانوي من عملية إنتاج الإيثيلين ويباع محلياً، ثم يصدر من خلال المشتري المحلي.

- **الجازولين الحراري**

الكميات المحدودة من الجازولين الحراري التي تنتجها قابكو تستخدمها إحدى الشركات المحلية كلقيم.

- **الغاز البترولي المسال الممزوج C٣ / C٤**

يتم توريد الكميات البسيطة التي تُنتج من الغاز البترولي المسال الممزوج إلى المصانع المحلية المتخصصة في إنتاج سوائل الغاز الطبيعي لإنتاج البروبان والبيوتان.

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

أداء قطاع البتروكيماويات لعام ٢٠٢١

الإنتاج (مليون طن متري)

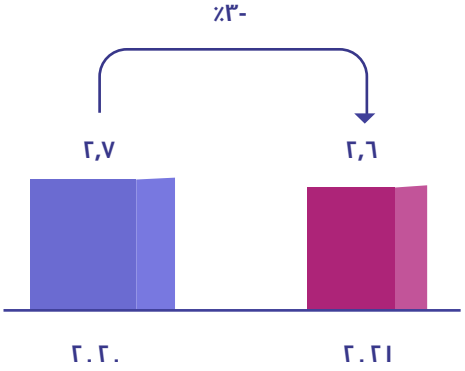

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

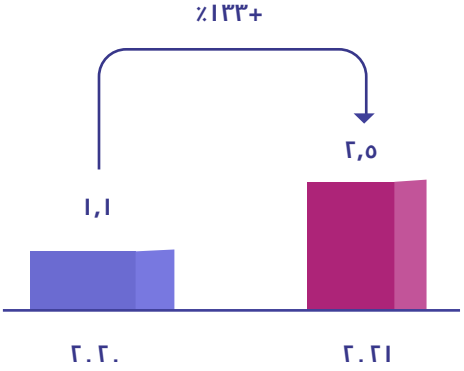

الإيرادات (مليار ريال قطري)

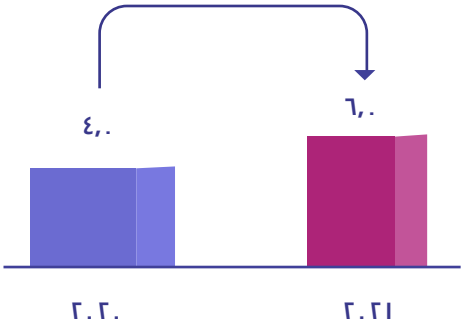

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

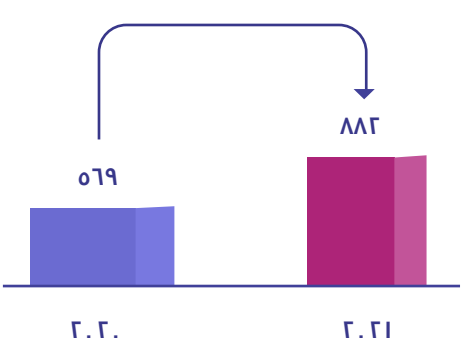

ملاحظة: احتسبت الأرقام بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

أداء قطاع البتروكيماويات لعام ٢٠٢١

إيرادات القطاع لعام ٢٠٢١ (٪)

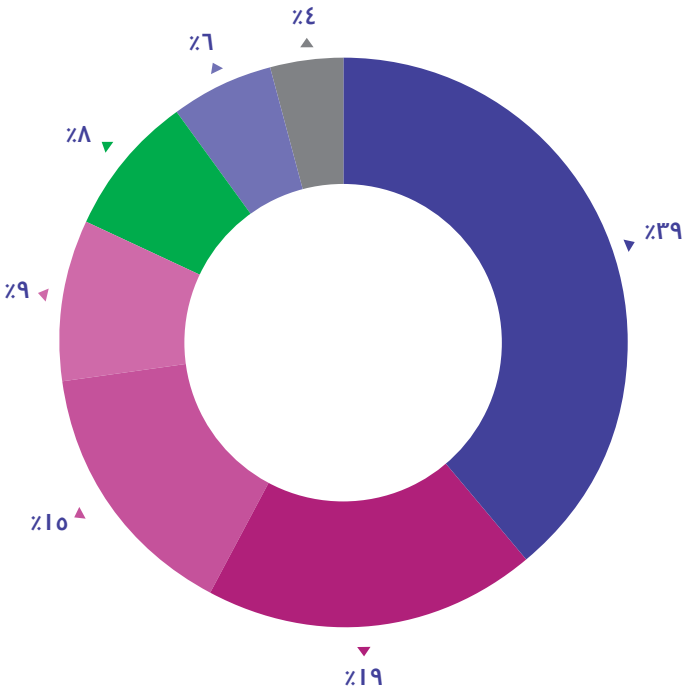

إيرادات القطاع لعام ٢٠٢٠ (٪)

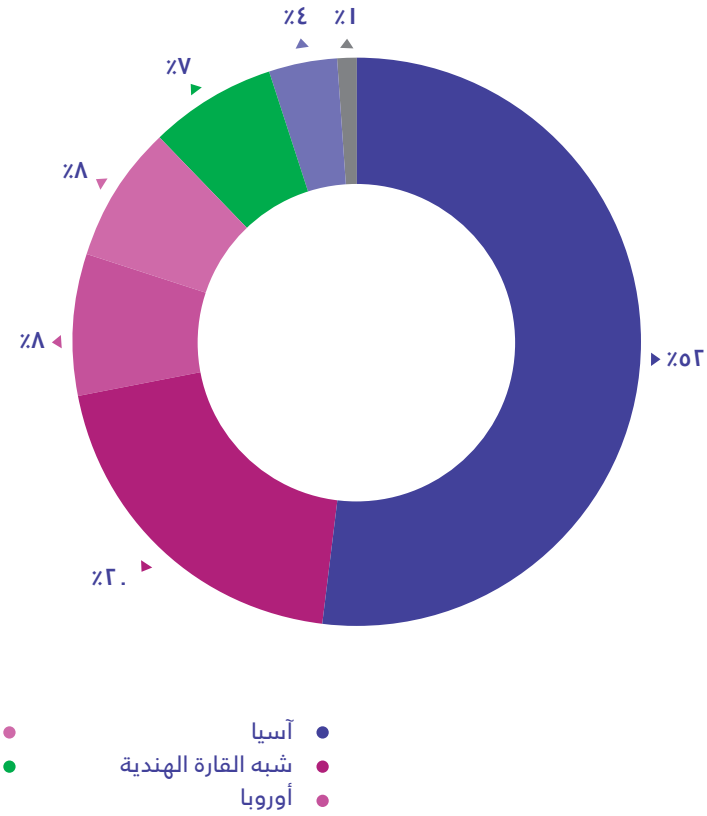

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

قطاع الأسمدة الكيماوية

يضم قطاع الأسمدة الكيماوية شركة تابعة واحدة مملوكة بالكامل، ألا وهي شركة قطر للأسمدة الكيماوية المحدودة (قافكو).

وتخضع حالياً ملكية قافكو بالكامل إلى صناعات قطر. ولقافكو شركتين تابعتين، هما شركة الخليج للفورمالديهايد وشركة قطر للميلامين.

وتعمل قافكو وشركتيها التابعتين في إنتاج الأمونيا واليوريا والميلامين ومكثفات الفورمالديهايد. وفيما يلي الطاقة الإنتاجية لقافكو من المنتجات الرئيسية:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الأمونيا	٣,٨٤٠
اليوريا	٥,٩٥٧
الميلامين	٦٠
مكثف اليوريا فورمالدهايد	٦٥

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل؛ أو يتم استخدامها كلقيم.

المنتجات الرئيسية

- **الأمونيا**

يتم استخدام جزء كبير من الأمونيا التي تنتجها قافكو داخلياً كلقيم لإنتاج اليوريا.

- **اليوريا**

يتخذ إنتاج قافكو من اليوريا شكلين، اليوريا المتبلرة أو الحبيبية.

- **مكثف اليوريا فورمالدهايد (UFC-٨٥)**

UFC-٨٥ هي مادة مانعة للتكتل تُضاف إلى منتجات اليوريا لتحسين قوتها. ويُستخدم كل إنتاج اليوريا فورمالدهايد UFC-٨٥ في مصانع اليوريا التابعة لقافكو.

- **الميلامين**

يُستخدم الميلامين بصورة أساسية في قطاع الإنشاءات، كذلك إنتاج الرقائق المضغوطة ضغطاً عالياً والتي تستخدم في العديد من الأنشطة الإنشائية. ويُستخدم الميلامين أيضاً في إنتاج مستلزمات المطبخ والأطباق.

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

أداء قطاع الأسمدة الكيماوية لعام ٢٠٢١

الإنتاج (مليون طن متري)

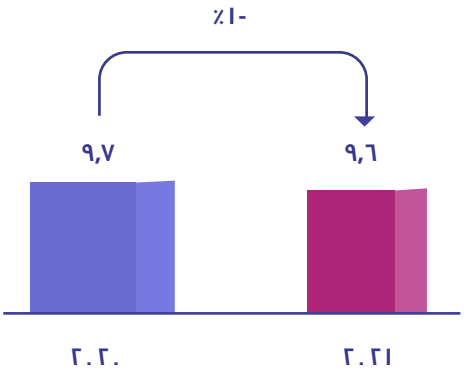

صافي الأرباح (مليار ريال قطري)

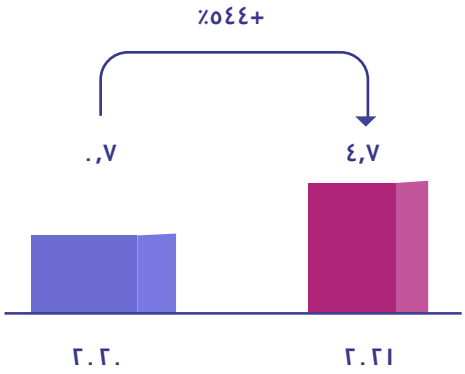

الإيرادات (مليار ريال قطري)

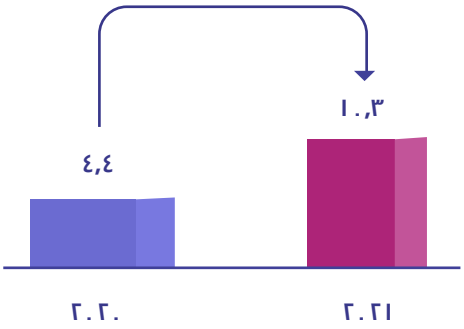

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

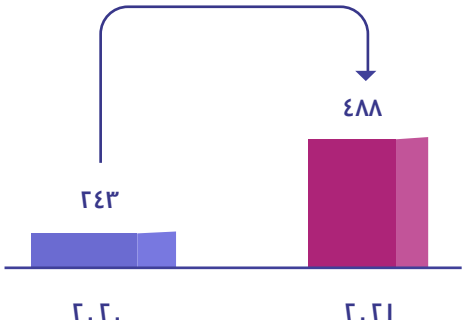

ملاحظة: تم احتساب الأداء المالي لعام ٢٠٢٠ بشكل اعتيادي ليعكس آثار عملية شراء الحصة التي تبلغ نسبتها ٢٥٪ في قافكو ودخولها حيز النفاذ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠.

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

أداء قطاع الأسمدة الكيماوية لعام ٢٠٢١

إيرادات القطاع لعام ٢٠٢٠ (٪)

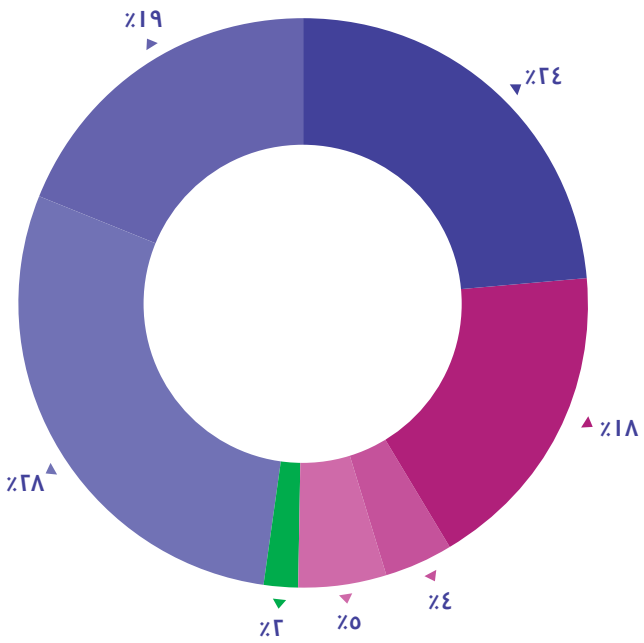

- آسيا
- شبه القارة الهندية
- أوروبا
- أفريقيا
- الشرق الأوسط
- أمريكا الشمالية
- أمريكا الجنوبية

إيرادات القطاع لعام ٢٠٢١ (٪)

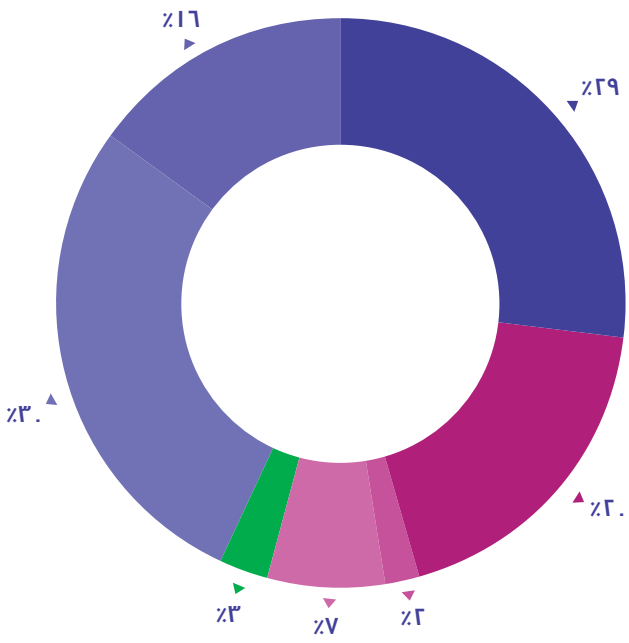

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

قطاع الحديد والصلب

تأسست قطر ستيل، وهي شركة مملوكة بالكامل لصناعات قطر، عام ١٩٧٤. ولدى قطر ستيل العديد من الاستثمارات في قطاع الحديد والصلب، منها شركتين تابعتين، هما شركة قطر ستيل دبي - المنطقة الحرة وشركة قطر ستيل للاستثمارات الصناعية، هذا بالإضافة إلى ثلاث شركات زميلة، هي فولاذ القابضة وشركة قطر لتغليف المعادن وشركة صلب ستيل.

وتعمل قطر ستيل في إنتاج منتجات الحديد والصلب الوسيطة، مثل الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن وكتل الصلب ومنتجات الصلب النهائية، مثل حديد التسليح واللفائف. فيما يلي الطاقة الإنتاجية لقطر ستيل من منتجات الحديد والصلب:

	الطاقة الإنتاجية (ألف طن متري)
الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن*	٢٣٠٠
كتل الحديد*	٢٥٢٠
حديد التسليح	١٨٠٠
اللفائف	٢٤٠

* تباع الكميات الفائضة على نحو منفصل؛ أو يتم استخدامها كلقيم.

ملاحظة: وفقاً للقرار الأخير المعني بإيقاف تشغيل بعض مرافق إنتاجية تابعة لشركة قطر ستيل اعتباراً من ١ أبريل ٢٠٢٠، فقد تم تغيير الطاقة الاسمية لإنتاج: الحديد المختزل بالطريقة المباشرة / الحديد المقولب على الساخن: ٦٠٠ ألف طن متري؛ كتل الحديد: ١٠٠٠ ألف طن متري؛ حديد التسليح: ١١٠٠ ألف طن متري في العام.

المنتجات الرئيسية

الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن

يُستخدم جزءاً كبيراً من منتجات الحديد المختزل بالطريقة المباشرة والحديد المقولب على الساخن داخلياً لإنتاج منتجات وسيطة، ويتم بيع الفائض.

كتل الحديد

يتم تحويل معظم كتل الحديد التي تنتجها قطر ستيل إلى حديد تسليح ويُصدر الفائض، إن وجد، إلى بلدان خليجية وغير خليجية (غالباً بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا).

حديد التسليح

يُستعمل حديد التسليح المُدرفل على الساخن على نطاق واسع في قطاع الإنشاءات.

لفائف الحديد

تستخدم لفائف حديد التسليح ولفائف القضبان السلكية على نطاق واسع في قطاع الإنشاءات، حيث يتم تشكيلها على هيئة قضبان تسليح وأسلاك ربط وشبكات سلكية ملحومة، وتستخدم أيضاً في قطاع الخرسانة سابقة التجهيز. وتستخدم لفائف القضبان السلكية أيضاً في الصناعات التحويلية لتطبيقات مختلفة، مثل صناعة المسامير، والمشاجب، والبراغي، وشبكات الأسلاك، والسياج، والكابلات المصفحة، والأسلاك الشائكة. ويقع مرفق الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم تسويق معظم الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة.

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

أداء قطاع الحديد والصلب لعام ٢٠٢١

الإنتاج (مليون طن متري)

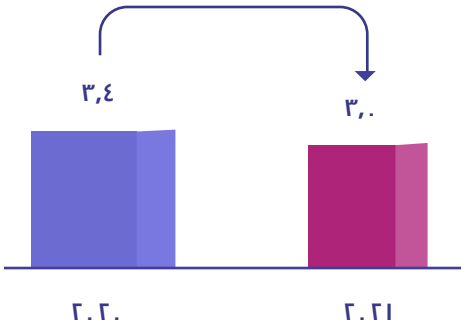

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

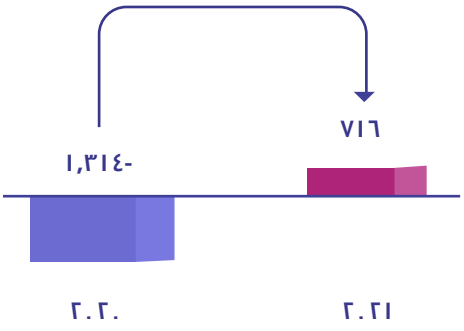

الإيرادات (مليار ريال قطري)

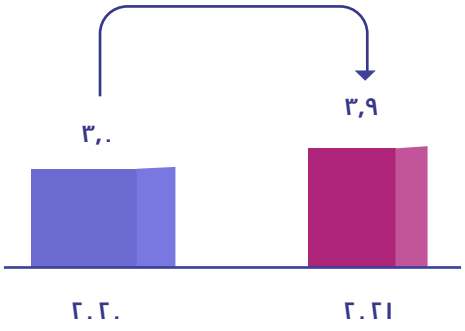

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

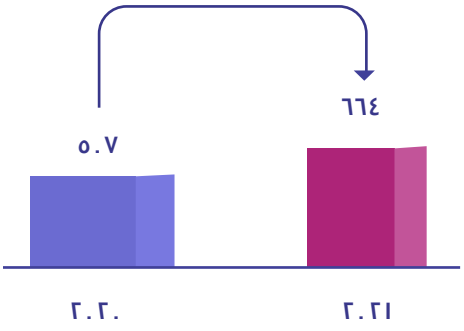

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

أداء قطاع الحديد والصلب لعام ٢٠٢١

إيرادات القطاع لعام ٢٠٢٠ (٪)

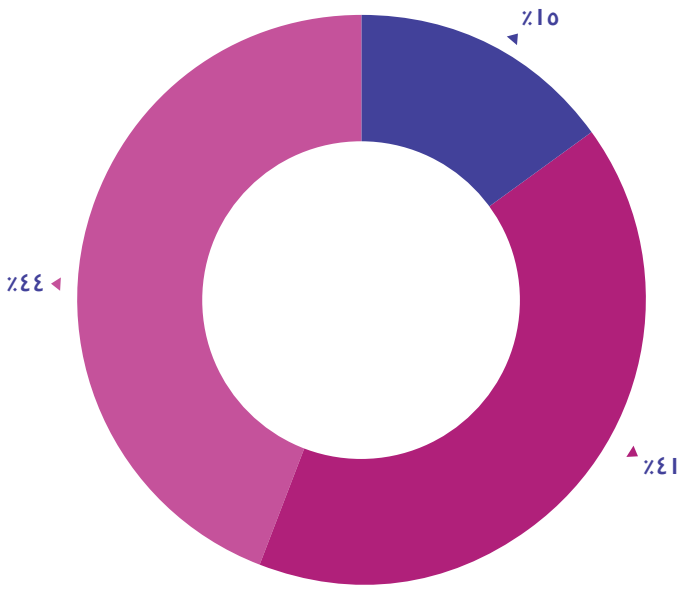

إيرادات القطاع لعام ٢٠٢١ (٪)

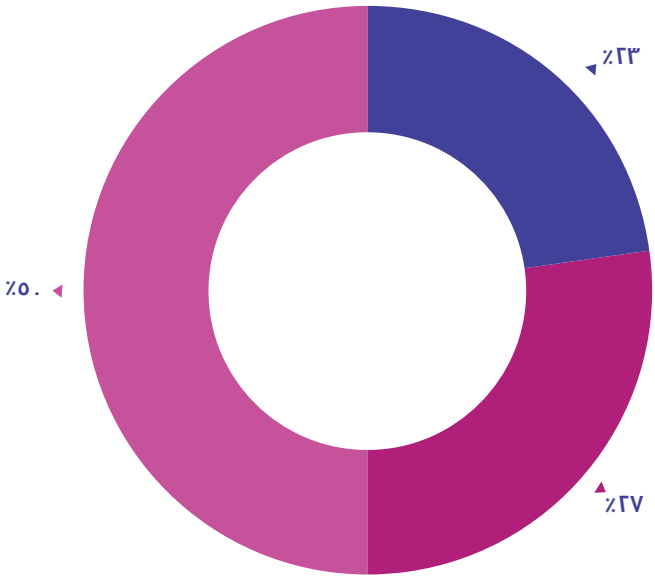

آسيا ● الشرق الأوسط ● قطر ●

تقرير مدقق
الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل

شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق.
الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة صناعات قطر ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكلاً من البيانات الموحدة للربح أو الخسارة وبيان الدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة ومنها ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات العلاقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نبدي رأي منفصل بخصوص هذه الأمور.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
الاعتراف بالايرادات إعترفت المجموعة بإيرادات خلال للسنة المنتهية بقيمة ١٤,١٦٩مليون ريال قطري. تتطلب منا معايير التدقيق أن نأخذ في عين الاعتبار خطر الاحتيال في الاعتراف بالإيرادات. هناك مخاطر كامنة بالنظر إلى ارتفاع حجم المعاملات والتغيرات الناجمة عن تقلبات أسعار المنتجات التي تؤثر على الإيرادات المعترف بها لهذه السنة. كما هو مبين في إيضاح ٩ ، فإن حصة المجموعة في النتائج المجمعة من المشاريع المشتركة (قابكو وكافاك) تبلغ ٢,٤٧٩ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وهي تمثل ٣١٪ من ربح سنة المجموعة. تمثل نتائج عمليات هذه المشاريع المشتركة البالغة ٢,٢٠٩ مليون ريال قطري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١, ٣٤٪ من إيرادات المبيعات الناتجة عن هذه المشاريع المشتركة. بإستثناء شركة تابعة واحدة، تتم معظم مبيعات المشاريع المشتركة لعميل واحد "الشركة القطرية لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات" ("منتجات"). وفقًا لسياسة الاعتراف بالإيرادات ، يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع المنتجات عندما تقوم المجموعة وشركاتها المشتركة بنقل السيطرة على المنتجات إلى العميل في نقطة التسليم ، حيث يتم تحديد شروط التسليم في العقود. اعتبرنا الاعتراف بإيرادات المجموعة ومشاريعها المشتركة من أمور التدقيق الرئيسية بسبب ارتفاع قيمة الشحنات الفردية ، حيث أن الأخطاء في حدوث ودقة الاعتراف بالإيرادات على مستوى المجموعة والشركة التابعة والمشروع المشترك يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية للمجموعة عند الاعتراف بالإيرادات وبحصة المجموعة من صافي دخل كل مشروع مشترك بموجب طريقة حقوق الملكية. إن الايضاحات التالية حول البيانات المالية الموحدة تتضمن المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالأمور المذكورة أعلاه. ايضاح رقم (٣)- السياسات المحاسبية الهامة إيضاح رقم (٤) - الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للشك في التقديرات الايضاح رقم (٩) - الاستثمارات في المشاريع المشتركة الايضاح رقم (٢٦) - الإيرادات	فيما يلي إجراءاتنا المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات من المبيعات التي تقوم بها الشركات التابعة والمشاريع المشتركة: • فهم وتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية على الاعتراف بإيرادات المجموعة وشركات المشاريع المشتركة. • فهم وتقييم واختبار سياسات محاسبة الإيرادات للمجموعة وشركات المشاريع المشتركة مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وفهمنا للأعمال والمعايير المعمول بها في القطاع ذات الصلة. • مراجعة شروط عقود إيرادات المجموعة وشركات المشاريع المشتركة مع عملائها. • إجراء اختبارات تفصيلية للتحقق من حدوث ودقة معاملات الإيرادات على أساس العينة. • القيام بإجراء تحليلي موضوعي لمصادر الدخل وتحديد أي انحرافات كبيرة عن التوقعات بناءً على فهم كل عملية وإجراءات عمل مصادر الدخل. • الحصول على تأكيد وإجراء اختبار, على اساس العينة, يتضمن كشف الحساب بين العملاء الرئيسين للمجموعة وشركات المشاريع المشتركة ومطابقتها مع السجلات المحاسبية. • تقييم الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة ولكن لا تشمل البيانات المالية الموحدة ورأينا حولها التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات بالأضافة الي التقرير السنوي و الذي من المتوقع ان يكون متاحاً لنا بعد ذلك التاريخ .

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه ، وعند القيام بذلك ، النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق ، أو تبدو مغلوطة بشكل جوهري.

إذا استنتجنا ، بناءً على العمل الذي قمنا به ، بناءً على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات ، أن هناك خطأ جوهريًا في هذه المعلومات الأخرى ، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي الكامل ، إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري فيه ، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة و المكلفون بالحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الاخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، كما نقوم أيضاً:

تقرير مدقق الحسابات المستقل

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.

- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة. ونحن المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

كما نوفر للمكلفين بالحوكمة بيانًا يفيد بأننا امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، والتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضمانات ذات الصلة عند الاقتضاء.

من بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها ، نحدد تلك الأمور التي كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية ، وبالتالي فهي أمور تدقيق رئيسية. نحن نصف هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا ما لم تمنع القوانين واللوائح الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو عندما نقرر ، في حالات نادرة للغاية ، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق الفوائد العامة لمثل هذا الافصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة إلي ذلك ووفق لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري فإننا نفصح عما يلي:

- في رأينا، فإن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأنه قد تم إجراء جرد فعلي للمخزون حسب الأصول ، وأن تقرير الإدارة متوافق مع البيانات المالية الموحدة للمجموعة .
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرنها ضرورية للتدقيق.
- وفقاً للمعلومات المقدمة إلينا لم يتم ارتكاب أي مخالفات للأحكام المعمول بها في قانون الشركات القطري و النظام الأساسي خلال الفترة مما قد يأثر بشكل جوهري على الوضع أو الأداء المالي الموحد للمجموعة.
- بالإشارة إلى الإيضاح ٣ حول البيانات المالية الموحدة ، فإن الشركة بصدد تقييم تأثير تعديلات قانون الشركات التجارية ، وفقًا للقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١. تعتقد الإدارة أن التعديلات المذكورة لن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة للشركة.

في الدوحة – قطر

٧ فبراير ٢٠٢٢

عن ديلويت آند توش

فرع قطر

مدحت صالحه

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي صناعات قطر (ش.م.ع.ق) حول بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ما يلي:

تأكيد محدود حول تقرير مجلس الإدارة بشأن تقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية (" تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية ") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة شركة صناعات قطر ش.م.ع.ق ("الشركة") هو المسؤول عن تنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة. وعمل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في ظل الظروف.

تعمل الشركة وتدير أنشطتها من خلال الشركة والشركات التابعة لها والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ("الكيانات") (يشار إليها معًا باسم "المجموعة") في دولة قطر وخارجها. تواصلت الإدارة مع هيئة قطر للأسواق المالية لتوضيح نطاق تطبيق النظام. أكدت هيئة قطر للأسواق المالية أن متطلبات النظام تتناول الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. لذلك، فإن تقرير مجلس الإدارة عن التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية يقتصر على ضوابط الشركة، حيث إن مكوناتها غير مدرجة في السوق الرئيسية.

قامت الشركة بتقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً للمعايير الموضحة في "الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل لعام ٢٠١٣" الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ("the COSO Framework").

يتم عرض تقييم الشركة لنظام الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة على هيئة تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية، والذي يشمل:

- وصف للضوابط المطبقة داخل مكونات الرقابة الداخلية على التقارير المالية على النحو المحدد في إطار COSO؛
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات التجارية الجوهرية والكيانات في تقييم الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- تقييم لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛ و
- تقييم أي نقاط ضعف جوهرية في التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية الوارد في القسم ٤ من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، والتي تشمل الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

لقد أجرينا مهمتنا وفقًا للمعيار الدولي حول عمليات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) "عمليات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعات المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية مقدمًا بشكل عادل. يشتمل إطار COSO على المعايير التي يتم من خلالها تقييم الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية لأغراض إبداء رأينا التأكيدي المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد لإصدار رأي تأكيدي معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة بشأن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

تقرير مدقق الحسابات المستقل

- الحصول على فهم لمكونات الشركة الخاصة بالرقابة الداخلية على النحو المحدد في إطار عمل COSO ومقارنة ذلك بتقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجلس الإدارة؛

- الحصول على فهم لتحديد نطاق الشركة للعمليات الهامة والكيانات الهامة، ومقارنة ذلك بتقرير مجلس الإدارة الخاص بالرقابة الداخلية على التقارير المالية؛

- اجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات الهامة وفئات المعاملات والإفصاحات داخل الشركة للعمليات الهامة والكيانات الهامة ومقارنة ذلك بتقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمجلس الإدارة؛

- الحصول على اختبار الإدارة للتصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقييم مدى

- كفاية إجراءات الاختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة استنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها لكل اختبار رقابة داخلية؛

- الاختبار المستقل لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية التي تعالج المخاطر الكبيرة للأخطاء الجوهرية وإعادة إجراء نسبة من اختبارات الإدارة للمخاطر العادية للأخطاء الجوهرية.

- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية التي لم يتم تداركها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ومقارنة ذلك بالتقييم الوارد في تقرير الرقابة الداخلية على التقارير المالية، حسب الاقتضاء

مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في إطار عمل COSO هي بيئة التحكم، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات لاستنتاج مخاطر الأخطاء الجوهرية ضمن العمليات الهامة مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب ذي الصلة، أو فئة المعاملة أو الإفصاح.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر خطأ ما بسبب الغش أو الخطأ في تدفق المعاملات أو مبلغ البيان المالي على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: الضوابط على مستوى الكيان، والفوائد المستحقة، والنقد وما يعادله، ودخل توزيعات الأرباح، وتوزيعات الأرباح المستحقة الدفع، والدخل من الاستثمار، والاستثمارات في الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، الاستثمارات في الودائع الثابتة، والاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة، والأطراف ذات العلاقة، والدخل المعفى من الضريبة، المطلوبات المالية بموجب عقد آجل، والتقارير المالية، والتوحيد والإفصاحات، وضوابط تقنية المعلومات.

تعتمد إجراءات اختبار التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على حكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهري الذي تم تحديده وتتضمن مجموعة من الاستفسار والمراقبة وإعادة الأداء وفحص الأدلة.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

معنى أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة لإعداد التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية للأغراض الخارجية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل الرقابة الداخلية للمنشأة لإعداد التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بالإحتفاظ بالسجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس الصورة العادلة ودقّة المعاملات المتعلقة بموجودات المنشأة،

٢) تقديم تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وبأن إيرادات ومصاريف المنشأة تتم فقط عند مصادقة الإدارة عليها؛ و

٣) تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بالوقاية من أو الكشف عن المعاملات غير المصادق عليها والمتعلقة باقتناء أو استخدام أو التخلّص من موجودات المنشأة والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

أوجه القصور الناتجة عن طبيعة المهمة

بسبب أوجه القصور الكامنة في الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهريّة ناتجة عن خطأ أو احتيال. ولذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول إعداد التقارير المالية جميع الأخطاء أو الإهمال في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بخصوص تنفيذ أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الشروط، أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، قمنا بالتأكد من إستقلاليتنا عن الشركة وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات والتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير السلوك الدولية.

في الدوحة – قطر

٧ فبراير ٢٠٢٢

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١) ، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال بالقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية حسب الإقتضاء.

الرأي

في رأينا، فإن تقرير مجلس الإدارة بشأن تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، الصادر عن مجلس الإدارة بشأن تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية، منصوص عليه بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير المحددة في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجه بشأن فعالية التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

أمور تأكيدية

نلفت الانتباه إلى حقيقة أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة صناعات قطر ش.م.ع.ق. على أساس مستقل وليس بشركاتها التابعة وعمليات المشاريع المشتركة والشركات الزميلة، ككل، بناءً على الاستثناءات المنصوص عليها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. لم يتم تعديل تقريرنا في هذا الصدد.

عن ديلويت آند توش

فرع قطر

مدحت صالحه

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة صناعات قطر ش.م.ق.ع. حول التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ:

- تأكيد محدود حول تقرير مجلس إدارة الشركة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة الشركة هو المسؤول عن إعداد تقرير حوكمة الشركات السنوي المرفق والذي يغطي، على الأقل، متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

في الأقسام ٤-٣, ٥-١ من تقرير حوكمة الشركات السنوي، يقدم مجلس الإدارة تقريره حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هو إبداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات السنوي الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، المذكور في الأقسام ٤-٣, ٥-١ , لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، إمتثال الشركة لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد الدولية ("IAASB").

يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان قد استرعى انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركة السنوي لمجلس الإدارة ، ككل ، لم يتم إعداده من جميع النواحي المادية وفقًا لقوانين هيئة قطر لألسواق المالية المعمول بها والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام. تشتمل قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام على المعايير التي يتم من خلالها تقييم امتثال الشركة لأغراض استنتاجنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول (بحيث تكون أقل منها). وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيدات التي كان من الممكن الحصول عليها إذا ما قمنا بمهام التأكيد المعقول. لم نقم بتقييم مدى الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها فيما لو كانت هذه مهام تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على إستفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الإجراءات المتبعة لتحديد متطلبات قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام ("المتطلبات") والإجراءات التي تعتمدها الإدارة للإمتثال بهذه المتطلبات والمنهجية التي إعتمدتها الإدارة لتقييم الإمتثال لهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بمراجعة الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم الإمتثال للمتطلبات.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود المتأصلة في تطبيق قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركة في تطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق تلك الإجراءات وتفسيرهم لأهدافها وتقييمهم لما إذا كان إجراء الإمتثال تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لا يتم الإحتفاظ بأثر التدقيق.

جودة الرقابة وإستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، قمنا بالتأكد من إستقلاليتنا عن الشركة وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير السلوك الدولية.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال للقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية حسب الإقتضاء.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الحوكمة السنوي (ولكن لا يتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام المذكور في الأقسام ١-٥, ٣-٤ ("بيان أعضاء مجلس الإدارة") والذي حصلنا عليه قبل تاريخ هذا التقرير.

إن إستنتاجنا حول تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام لا يتضمن المعلومات الأخرى، كما أننا لا نقدّم أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بمهامنا حول تقرير مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع بيان أعضاء مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذه المهمة أو غير ذلك، اتضح انها خاطئة بشكل جوهري.

إذا ثبت لنا بناءاً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها من الإدارة قبل تاريخ هذا التقرير، بوجود أخطاء جوهرية في المعلومات الاخرى، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

في حال إستنتجنا أثناء قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي وجود خطأ جوهري، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن ذلك الأمر إلى الأشخاص القائمين على الحوكمة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان أعضاء مجلس الإدارة في الأقسام ١-٥, ٣-٤ من تقرير حوكمة الشركات السنوي بشأن الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، لم يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

أمور مهمة

نلفت انتباهكم إلى الأقسام ٣-٩-٣, ١-٩-٣, ٤-٣, ٢-٣, ١-٣ من تقرير حوكمة الشركات السنوي فيما يتعلق بالأمور التالية:

- لا تحدد المادة ٢٢ من النظام الأساسي للشركة الحد الأدنى من الأسهم التي يجب ان يمتلكها المرشح لعضوية مجلس الإدارة. وإن ميثاق مجلس الإدارة لا يتضمن المتطلبات المتعلقة بالعدد المطلوب من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين وخطة الخلافة (خلافًا للبند ٥ و ٦ من نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات). وفقًا للنظام الأساسي المعدل للشركة ، يتألف مجلس الإدارة من ثمانية (٨) أعضاء ، يمكن تعيين سبعة منهم بواسطة المساهم الخاص (قطر للبترول) و يتم تعين مدير واحد يتم من قبل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.

- لم يتم إنشاء لجنة ترشيح (خلافًا للمادة ١٨ من نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات) ، حيث يتألف مجلس إدارة صناعات قطر، وفقًا للنظام الأساسي للشركة ، من ثمانية (٨) مدراء ، يمكن تعيين سبعة منهم من قبل المساهم الخاص (قطر للبترول).و يتم تعين مدير واحد من قبل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.

- يشغل رئيس مجلس الإدارة أيضاً منصب العضو المنتدب للشركة (خلافاً للمادة ٧ من نظام هيئة قطر للاسواق المالية حول حوكمة الشركات) التي تنص على انه يحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة وأي منصب تنفيذي أخر في الشركة.

- وفقًا لتعريف العضو المستقل في نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات ، لا تشمل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (خلافًا للمادة ١٨ من نظام هيئة قطر للأسواق المالية حول حوكمة الشركات) ، نظرًا لأنهم أعضاء في مجلس الإدارة تم تعيينهم بواسطة المساهم الخاص وصاحب الأغلبية (٥١٪).

لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بالأمور المذكورة أعلاه.

في الدوحة – قطر

٧ فبراير ٢٠٢٢

عن ديلويت آند توش

فرع قطر

مدحت صالحه

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

البيانات المالية الموحدة

البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد
٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	كما في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	الف ريال قطري معدلة
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
ممتلكات ومصانع ومعدات	**١٢,٦٩٥,٨٧٧**	١٣,٧١٧,٥٤٣
استثمارات في شركات زميلة	**١,٥٧٧,٣١١**	١,٤٧٥,٠٧٩
استثمارات في مشاريع مشتركة	**٦,٨٢٢,٥٩٩**	٦,٩١٥,٥٠٠
حق استخدام الموجودت	**١٨٦,٩٠٢**	٢٢٤,٨٤٧
موجودات غير ملموسة - رسوم الترخيص	**١,٧٢٣**	١,٨٤٥
إجمالي المجودات غير المتداولة	**٢١,٢٨٤,٤١٢**	٢٢,٣٣٤,٨١٤
الموجودات المتداولة		
مخزون	**٢,٠٠٤,٢٣١**	١,٩٤٤,٨٢٠
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	**٤,٥٨٤,١٧٠**	٢,٤٥٥,٦٩٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٣٤٨,٥١٠**	٣٤٨,٣٦٧
نقد وأرصدة لدى البنوك	**٤,٦٠٦,٩٠١**	١,٨٥٥,٢٩٤
ودائع ثابتة	**٩,٤٧٩,٤٧٧**	٦,٩٤٥,٩٦٥
إجمالي الموجودات المتداولة	**٢١,٠٢٣,٢٨٩**	١٣,٥٥٠,١٤١
إجمالي الموجودات	**٤٢,٣٠٧,٧٠١**	٣٥,٨٨٤,٩٥٥

البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد
٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	كما في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال	**٦,٠٥٠,٠٠٠**	٦,٠٥٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	**١٩٥,٨٥٦**	١٧٦,٩١٣
احتياطي التحوط	**(٤,٨١٠)**	(٦,٧١٣)
احتياطي آخر	**(٨,٨١٤)**	(١٠,٧٧٣)
أرباح مدورة	**٣٣,٢٦١,٠٣٥**	٢٧,٣٨٦,٥٠٤
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**٣٩,٤٩٣,٢٦٧**	٣٣,٥٩٥,٩٣١
حقوق غير مسيطرة	**١٧,٠٢١**	١٧,٠٧٢
إجمالي حقوق الملكية	**٣٩,٥١٠,٢٨٨**	٣٣,٦١٣,٠٠٣
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
مطلوبات عقود إيجار	**٢٩١,٨٢٧**	٣٢٤,٩٠٨
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**٤٣٢,١٠٢**	٤١٩,٨٥٢
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**٧٢٣,٩٢٩**	٧٤٤,٧٦٠
المطلوبات المتداولة		
ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى	**١,٩٩٠,٩٦٦**	١,٤٠٣,٠٢٩
مطلوبات عقود إيجار	**٨١,٨٤٩**	٧٥,١٧٨
ضريبة الدخل مستحقة الدفع	**٦٦٩**	١,٧٤٧
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**--**	١٠,٦٤١
قروض بنكية	**--**	٣٦,٥٩٧
إجمالي المطلوبات المتداولة	**٢,٠٧٣,٤٨٤**	١,٥٢٧,١٩٢
إجمالي المطلوبات	**٢,٧٩٧,٤١٣**	٢,٢٧١,٩٥٢
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	**٤٢,٣٠٧,٧٠١**	٣٥,٨٨٤,٩٥٥

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل الشركة وتم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة في ٧ فبراير ٢٠٢٢ ووقعت نيابة عنهم من قبل:

سعد شريده الكعبي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عبد الله أحمد الحسيني
عضو مجلس الإدارة

البيانات المالية الموحدة

بيان الربح أو الخسارة الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	كما في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	ألف ريال قطري	الف ريال قطري معدلة
إيرادات	١٤,١٦٩,١٢٣	٧,٣٩٩,٧١٨
تكلفة الإيرادات	(٨,١٦٤,٧٩٤)	(٦,٤٦٦,١٦٩)
مجمل الربح	٦,٠٠٤,٣٢٩	٩٣٣,٥٤٩
مصاريف عمومية وإدارية	(٧١٢,١٦٨)	(٤٨٠,٨٥٥)
مصاريف بيع وتوزيع	(٥٩,٢٨٥)	(٣٥,٠١٩)
حصة من صافي نتائج استثمار في مشاريع مشتركة	٢,٤٧٩,٢٩٧	١,٠٦٥,٣٠٥
حصة من صافي نتائج استثمار في شركات زميلة	١٠٥,٣٢٩	١٤,٣٤٧
إيرادات ناتجة من الاستثمارات	٢٢٩,٢٨٤	٢٦٧,٩٢٤
تكلفة التمويل	(٢٥,٣٤٩)	(٣٧,٣٥٤)
مكاسب القيمة العادلة من اندماج الأعمال	--	١,٤٠٨,٩٣٤
خسارة انخفاض في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات	--	(١,٣٧٧,٨٩٤)
الإيرادات/ المصاريف الأخرى - صافي	٦٩,٣٢٩	٨٦,٧٠٩
الربح قبل الضريبة	٨,٠٩٠,٧٦٦	١,٨٤٥,٦٤٦
ضريبة الدخل	(٦٦٩)	(١,٨٦٨)
ربح السنة	٨,٠٩٠,٠٩٧	١,٨٤٣,٧٧٨
يُنسب إلى:		
مساهمي الشركة الأم	٨,٠٨٨,٩٧٨	١,٨١٠,٤٤٥
حقوق غير مسيطرة	١,١١٩	٣٣,٣٣٣
	٨,٠٩٠,٠٩٧	١,٨٤٣,٧٧٨
	١,٣٤	٠,٣٠

بيان الدخل الشامل الأخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢١

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	الف ريال قطري	الف ريال قطري معدلة
ربح السنة	**٨,٠٩٠,٠٩٧**	١,٨٤٣,٧٧٨
الدخل الشامل الاخر		
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقا إلى الربح والخسارة		
الحصة في الدخل الشامل الآخر من لاستثمارات في الشركات التابعة	**٢,٨٥٣**	٢,٠٣٤
الحصة في الدخل الشامل الآخر من لاستثمارات في مشاريع مشترك		
صافي الخسائر غير المحققة من التزام المنافع المحددة	**(٨٩٤)**	(١٨,٨٦٤)
بنود قد تصنف لاحقا ضمن الربح أو الخسارة		
الحصة في الدخل الشامل الآخر / (الخسائر) من استثمارات في شركات زميلة		
الحركة في تحوطات التدفق النقدي	**١,٩٠٣**	(٢,٦٣٣)
الدخل الشامل الآخر / (الخسارة) للسنة	**٣,٨٦٢**	(١٩,٤٦٣)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٨,٠٩٣,٩٥٩**	١,٨٢٤,٣١٥
العائد على:		
أصحاب حقوق ملكية للشركة الام	**٨,٠٩٢,٨٤٠**	١,٧٩٠,٩٨٢
حقوق غير مسيطرة	**١,١١٩**	٣٣,٣٣٣
	٨,٠٩٣,٩٥٩	١,٨٢٤,٣١٥

البيانات المالية الموحدة

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي التحوط
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٦,٠٥٠,٠٠٠	١٥٨,١٤٨	(٤,٠٨٠)
الحقوق الغير مسيطر عليها من اندماج الاعمال	--	--	--
الاستحواذ على حصص غير مسيطرة	--	--	--
ربح السنة - معدل	--	--	--
الدخل الشامل الآخر للسنة	--	--	(٢,٦٣٣)
إجمالي - معدل	٦,٠٥٠,٠٠٠	١٥٨,١٤٨	(٦,٧١٣)
توزيعات الأرباح المعلنة للعام ٢٠١٩	--	--	--
اشتراكات الصندوق الاجتماعي	--	--	--
المحول إلى الاحتياطي القانوني	--	١٨,٧٦٥	--
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ معدل	٦,٠٥٠,٠٠٠	١٧٦,٩١٣	(٦,٧١٣)
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	**٦,٠٥٠,٠٠٠**	**١٧٦,٩١٣**	**(٦,٧١٣)**
ربح السنة	--	--	--
الدخل الشامل الآخر للسنة	--	--	١,٩٠٣
إجمالي	**٦,٠٥٠,٠٠٠**	**١٧٦,٩١٣**	**(٤,٨١٠)**
توزيعات الأرباح المعلنة للعام ٢٠٢٠	--	--	--
اشتراكات الصندوق الاجتماعي	--	--	--
المحول إلى الاحتياطي القانوني	--	**١٨,٩٤٣**	--
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٦,٠٥٠,٠٠٠**	**١٩٥,٨٥٦**	**(٤,٨١٠)**

البيانات المالية الموحدة

احتياطي آخر	أرباح مدورة	العائد الي مساهمي الشركة الام	حقوق الملكية غير المسيطر عليها	الاجمالي
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
٦,٠٥٧	٢٨,٠١٩,٧٠١	٣٤,٢٢٩,٨٢٦	--	٣٤,٢٢٩,٨٢٦
--	--	--	٣,٧٨٠,٥٠٨	٣,٧٨٠,٥٠٨
--	٤٣,٩٧٨	٤٣,٩٧٨	(٣,٧٩٢,٩٥٩)	(٣,٧٤٨,٩٨١)
--	١,٨١٠,٤٤٥	١,٨١٠,٤٤٥	٣٣,٣٣٣	١,٨٤٣,٧٧٨
(١٦,٨٣٠)	--	(١٩,٤٦٣)	--	(١٩,٤٦٣)
(١٠,٧٧٣)	٢٩,٨٧٤,١٢٤	٣٦,٠٦٤,٧٨٦	٢٠,٨٨٢	٣٦,٠٨٥,٦٦٨
--	(٢,٤٢٠,٠٠٠)	(٢,٤٢٠,٠٠٠)	(٣,٨١٠)	(٢,٤٢٣,٨١٠)
--	(٤٨,٨٥٥)	(٤٨,٨٥٥)	--	(٤٨,٨٥٥)
--	(١٨,٧٦٥)	--	--	--
(١٠,٧٧٣)	٢٧,٣٨٦,٥٠٤	٣٣,٥٩٥,٩٣١	١٧,٠٧٢	٣٣,٦١٣,٠٠٣
(١٠,٧٧٣)	**٢٧,٣٨٦,٥٠٤**	**٣٣,٥٩٥,٩٣١**	**١٧,٠٧٢**	**٣٣,٦١٣,٠٠٣**
--	**٨,٠٨٨,٩٧٨**	**٨,٠٨٨,٩٧٨**	**١,١١٩**	**٨,٠٩٠,٠٩٧**
١,٩٥٩	**--**	**٣,٨٦٢**	**--**	**٣,٨٦٢**
(٨,٨١٤)	**٣٥,٤٧٥,٤٨٢**	**٤١,٦٨٨,٧٧١**	**١٨,١٩١**	**٤١,٧٠٦,٩٦٢**
--	**(١,٩٩٦,٥٠٠)**	**(١,٩٩٦,٥٠٠)**	**(١,١٧٠)**	**(١,٩٩٧,٦٧٠)**
--	**(١٩٩,٠٠٤)**	**(١٩٩,٠٠٤)**	**--**	**(١٩٩,٠٠٤)**
--	**(١٨,٩٤٣)**	**--**	**--**	**--**
(٨,٨١٤)	**٣٣,٢٦١,٠٣٥**	**٣٩,٤٩٣,٢٦٧**	**١٧,٠٢١**	**٣٩,٥١٠,٢٨٨**

البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	الف ريال قطري	الف ريال قطري معدلة
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة قبل الضريبة	**٨,٠٩٠,٧٦٦**	١,٨٤٥,٦٤٦
تعديلات :		
استهلاك ممتلكات و مصانع و معدات وإطفاء اصول غير ملموسة	**١,٤١٣,٠٦٣**	١,٥٥٧,٣٢٩
إطفاء حق استخدام الموجودات	**٣٦,٦٨٣**	٥٢,٥٩٣
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**٤٩,٥٢١**	٦٢,٣١٣
مكاسب القيمة العادلة من اندماج الأعمال	**--**	(١,٤٠٨,٩٣٤)
خسارة انخفاض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات	**--**	١,٣٦٩,٨١١
خسارة انخفاض قيمة الأصول غير الملموسة	**--**	٨,٠٨٣
حصة من صافي نتائج استثمارات في مشاريع مشتركة	**(٢,٤٧٩,٢٩٧)**	(١,٠٦٥,٣٠٥)
حصة من صافي نتائج استثمارات في شركات زميلة	**(١٠٥,٣٢٩)**	(١٤,٣٤٧)
الخسارة من استبعاد ممتلكات ومصانع ومعدات	**٩٤,٥٤٧**	٢,٤١٢
توزيعات أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(١٣,١٩٦)**	(١٦,٠٩٦)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	**١,٧٢٢**	٢,٩٣١
أرباح القيمة العادلة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(١٤٣)**	(٣٨,٩٩٦)
الربح من استبعاد موجودات مالية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**--**	(٣,٥٠١)
تكاليف التمويل	**٢٥,٣٤٩**	٣٧,٣٥٤
عكس مخصص تدني قيمة المخزون	**(٩٩٦)**	(٥٧٣)
مخصص بضاعة متقادمة وبطيئة الحركة	**٣٥,٧٤٤**	٣٠,٧٠٢
إيرادات الفوائد	**(٢١٦,٠٨٨)**	(٢٥١,٨٢٨)
تدني قيمة استثمار في شركات زميلة	**--**	١٠,٠٠٠
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل	**٦,٩٣٢,٣٥٠**	٢,١٧٩,٥٩٤
التغيرات في رأس المال العامل		
مخزون	**(٩٤,١٦٣)**	٦٥٠,٨١٢
ذمم مدينة تجارية وأخرى	**(٢,٠٤٦,٣٩٤)**	(٢٨٥,٤٤٠)
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**٤٧٦,٧٣٩**	(٣٢٨,٧٢٧)
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**٥,٢٦٨,٥٣٢**	٢,٢١٦,٢٣٩
مدفوعات نهاية الخدمة	**(٤٨,٠٢١)**	(١٢٦,٤٩٩)
مدفوعات ضريبة الدخل	**(١,٧٤٧)**	(١١١,٣٤٦)
اشتراكات الصندوق الاجتماعي	**(٤٨,٨٥٥)**	(٥٩,٥٧٢)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**٥,١٦٩,٩٠٩**	١,٩١٨,٨٢٢

البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	الف ريال قطري	الف ريال قطري معدلة
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		
متحصلات من استبعاد ممتلكات ومصانع ومعدات	**٨,٧٦٩**	١,٦٨١
إضافات لممتلكات ومصانع ومعدات	**(٤٩٤,٥٩٥)**	(٢٣١,٨٦٠)
توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات في شركة زميلة	**٥,٠٠٠**	٢,٥٤٩
متحصلات من استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**--**	١٨,٧١١
توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**١٣,١٩٦**	١٦,٠٩٦
توزيعات أرباح مستلمة من استثمارات في مشاريع مشتركة	**٢,٥٧١,٣٠٤**	١,٠١٥,٥٢٧
الحركة في الودائع الثابتة	**(٢,٥٣٣,٥١٢)**	١,٨١٢,٤٥٤
صافي النقد الناتج من إضافة اندماج الأعمال	**--**	١,٢٢٣,٧٥٢
الاستحواذ على حصص إضافية من الشركات التابعة	**--**	(٣,٧٤٨,٩٨١)
إيرادات فائدة مقبوضة	**١٣٢,٢٨٨**	٣١٨,٤٤١
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج عن الأنشطة الاستثمارية	**(٢٩٧,٥٥٠)**	٤٢٨,٣٧٠
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		
صافي الحركة في قروض استلام الأمانة	**(٢٦,٧١٥)**	٢٦,٧١٥
مدفوعات مصروف الفوائد لمطلوبات عقد الإيجار	**(١٩,٨١٢)**	(١٦,٩١٥)
مدفوعات الأصل و مصروف الفائدة لمطلوبات عقد الإيجار	**(٢٤,٧٠٥)**	(٤٣,٠٥٩)
تكاليف التمويل المدفوعة	**(٥,٥٣٧)**	(١١,٢١٧)
توزيعات أرباح مدفوعة لحاملي حقوق الملكية	**(١,٩٩٧,٦٧٠)**	(٢,٤٢٣,٨١٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(٢,٠٧٤,٤٣٩)**	(٢,٤٦٨,٢٨٦)
صافي الزيادة / (النقص) الزيادة في النقد وشبه النقد	**٢,٧٩٧,٩٢٠**	(١٢١,٠٩٤)
النقد وشبه النقد في بداية السنة	**١,٧١٧,٢٢٣**	١,٨٣٨,٣١٧
النقد وشبه النقد في نهاية السنة	**٤,٥١٥,١٤٣**	١,٧١٧,٢٢٣

ايضاحات حول بيان التدفق النقدي:

يتم تسجيل الأنشطة غير النقدية التالية من قبل المجموعة و التي لا تظهر في بيان التدفقات النقدية الموحد :

- خلال سنة ٢٠٢١ ، اعترفت المجموعة بحق الاستخدام إضافي لموجودات ومطلوبات الإيجار بمبلغ ١,٩٤ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ١٧,٠٨ مليون ريال قطري).
- خلال سنة ٢٠٢١ ، اعترفت المجموعة بتعديلات عقود الإيجار مما أدى إلى تخفيض حق استخدام الموجودات ومطلوبات الإيجار بمبلغ ٣,٢٠ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ١١,٩٨ مليون ريال قطري) و ٣,٦٤ مليون ريال قطري (٢٠٢٠: ١١,٨٥ مليون ريال قطري) على التوالي.

إن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة، و يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الأليكتروني للشركة: www.iq.com.qa

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

١- تمهيد

شركة صناعات قطر وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر) يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها في ١٩ أبريل ٢٠٠٣ وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ خاصة المادة (٦٨) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة صناعات قطر، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت إدارة الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار حوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة باجتماعه الرابع لعام ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٦.

٢- نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة صناعات قطر بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة صناعات قطر يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (٢) من نظام الحوكمة الصادرعن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

٣- مجلس إدارة الشركة

٣-١ هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة، وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤، بتأسيس شركة صناعات قطر كشركة أم لمجموعة من الشركات التي تعمل منذ أمد طويل في قطاعات البتروكيماويات، الأسمدة الكيماوية والحديد والصلب، وقامت بطرحها للاكتتاب العام في عام ٢٠٠٣ وذلك لضمان مشاركة المواطنين القطريين في عوائد تلك الأنشطة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

ومن منطلق خصوصية نشاط شركة صناعات قطر ومركزها الإستراتيجي كإحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد القطري ومن ثم مراعاة المصلحة العامة، فإن مجلس إدارة الشركة (على غير ما جاء ببعض الاشتراطات الواردة بالمادة رقم (٥) من نظام الحوكمة) يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي المُعَدّل من عدد ثمانية (٨) أعضاء، يتم تعيين سبعة (٧) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (١) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. يعين المساهم الخاص "قطر للطاقة" الأعضاء السبعة بحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضمان موائمة استراتيجية ورؤية كل منهما، وفيما يلي بيانها:

- قطر للطاقة مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة ٥١٪.
- اعتماد شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة على قطر للطاقة من حيث اللقيم والبنية التحتية.
- اعتماد شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة على قطر للطاقة من حيث الدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لضمان الدعم التام لعمليات صناعات قطر.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

تشكيل مجلس إدارة صناعات قطر المشار اليه جاء في إطار حرص قطر للطاقة على تعزيز مشاركة الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية من خلال تعيين عضواً من قبلها باعتبارها ثاني أكبر مساهم في الشركة، وعليه فقد تم العرض على اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠م، والتي أقرت تعديل تشكيل مجلس الإدارة على النحو السابق الإشارة اليه على أن يُعمل بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة اعتباراً من دورة المجلس التالية والتي تبدأ من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة للموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والذي عقد بتاريخ ٢٠٢١/٣/١.

كما تمت الموافقة باجتماع الجمعية العامة غير العادية المشار اليه على إضافة المادة رقم (٢٢-٣) والتي تنص على أنه "في حال انخفاض إجمالي نسبة ما يملكه صندوق المعاشات المدني وصندوق المعاشات العسكري معاً التابعين للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في أسهم رأسمال الشركة عن ١٥٪ (بدون موافقة مسبوقة من المساهم الخاص)، عندئذ يؤول المقعد الخاص بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في مجلس الإدارة والحق في تعيين من يشغله الى المساهم الخاص.

٢-٣ تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (٣) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (١) واحدة). وبموجب القرار رقم (٤) لعام ٢٠٢١ لقطر للطاقة الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣، تم تشكيل مجلس إدارة شركة صناعات قطر الحالي طبقاً للمادة رقم (٢٢) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما جاء ببعض المتطلبات الواردة بالمادة رقم (٦) من نظام الحوكمة)، حيث تم تعيين ٧ أعضاء من قبل قطر للطاقة، وذلك اعتباراً من ٢٠٢١/٣/٥، بينما تم تعيين العضو الثامن من قبل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لأشخاص اعتبارية تمتلك أكثر من ٥٪ من رأسمال الشركة، وعليه فإن التشكيل يتضمن عضو تنفيذي واحد وسبعة أعضاء غير تنفيذيين غير مستقلين كما هو موضح بمرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها وفقاً لميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالاغلبية البسيطة لاعضاء مجلس الإدارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

يتم الإفصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

٣-٣ المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة أحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام. ومن منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقاً لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها. يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لاعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم تحديد التوصيف التوظيفي لامين سر مجلس الادارة.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الإستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف وضمان ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة صناعات قطر على الإشراف على كافة جوانب نظام حوكمة الشركة ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للادارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (٩) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم الا إذا كان مصرحا له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم النص عليه بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

٤-٣ رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة محل الرئيس عند غيابه.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، إلا أنه يشغل منصب العضو المنتدب للشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (٧) من نظام الحوكمة) أخذاً في الاعتبار أن شركة صناعات قطر هي الشركة الأم لمجموعة من الشركات التي تعمل في مجالات مختلفة، وبالتالي فإن طبيعة الأعمال على مستوى الشركة لا تتضمن أية أعمال تنفيذية، الأمر الذي تنتفي معه الأسباب التي تدعو إلى الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يتم الأخذ في الاعتبار الغرض الأساسي من حظر الجمع بين المنصبين على النحو التالي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة سواء بصفته رئيساً لمجلس الإدارة أو عضواً منتدباً أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملائمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلى للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

٣-٥ أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقاً للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالافصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

٣-٦ اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (٣١-١) من النظام الأساسي للشركة، يعقد مجلس الادارة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (٣) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لايكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضاء مجلس الادارة، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢١.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (٧) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

٣-٧ قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر الاجتماع.

٣-٨ أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه حفظ وثائق المجلس وتأمينها وتوزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى ومحاضر الاجتماعات والقرارات التي يُصدرها مجلس الإدارة وضمان الحفظ الآمن لها، أيضاً ضمان حفظ سجلات الشركة وفقاً للوائحها الداخلية/نظامها الأساسي وتوافرها عند طلبها من قِبَل الأشخاص المصرح لها بالاطلاع عليها، وقد تتضمن هذه السجلات وثائق تأسيسية، وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم والسجلات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة مواعيد جلساتها.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى ١٥ عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

٣-٩ لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

٣-٩-١ لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٧) باجتماعه الرابع لعام ٢٠١١ والتشكيل الحالي بموجب القرارين رقم (٣) و (٥) لعام ٢٠١٨. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة ٥١٪)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى ٢٠٢١، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة واتخاذ قرارات بشأن العديد من الموضوعات منها:

١. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المستقلة والمُوحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٢. مراجعة البيانات المالية المستقلة والمُوحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
٣. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٤. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام ٢٠٢٠.

٥. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٦. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ والمصادقة عليها.

٧. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.

٨. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي بشكل دوري، من حيث مستجدات تقييم المخاطر وخطة التدقيق للشركة وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة، والاستنتاجات والتوصيات والاجراءات التصحيحية ذات الصلة.

٩. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.

١٠. إقرار الجدول الزمني لاجتماعات لجنة التدقيق للعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (٦) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام ٢٠٢١ فقد تم إستيفاء عدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالعزيز محمد المناعي	رئيساً
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ أيوب عوليا	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/أيوب عوليا، والذي يشغل مدير إدارة التدقيق الداخلي بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة المتميزة والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

٣-٩-٢ لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١) لعام ٢٠١٨، ثم تم إعادة التشكيل بموجب القرار رقم (١) لعام ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل إختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى ٢٠٢١، فقد عقدت اللجنة اجتماعين وقامت خلالهما بدراسة واتخاذ قرارات بشأن:

١. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات، كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس.

٢. اعتماد التعديلات المقترحة على سياسة بدلات ومكافآت مجلس الإدارة.

٣. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١م.

٤. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها.

وطبقا لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لاعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الادارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوزاجمالي الجزءين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (١١٩) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (٥٪) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لايقل عن (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة. وبناء عليه، فإن العضو المنتدب باعتباره الإدارة التنفيذية العليا لشركة صناعات قطر فيتم تحديد واعتماد راتبه من قِبَل مجلس إدارة الشركة، ولا يحصل على مكافآت بصفته الوظيفية.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ ٢٠٢١/٢/١ للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، وهو ما تمت التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة صناعات قطر والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢١/٣/١ وذلك بإجمالي مبلغ ٧،٧٥٠،٠٠٠ ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها.

وفيما يلي بيان التشكيل الحالي للجنة:

اسم العضو	المهام
السيد/ عبدالله أحمد الحسيني	رئيساً
السيد/ عبد الرحمن السويدي	عضواً
السيد/ محمد جابر السليطي	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/محمد جابر السليطي، والذي يشغل منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

٣-٩-٣ لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (١٨) من نظام الحوكمة) حيث أن مجلس إدارة شركة صناعات قطر يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد ثمانية (٨) أعضاء، يتم تعيين سبعة (٧) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (١) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. يحق للمساهم الخاص "قطر للطاقة" أن يعين الأعضاء السبعة بحكم العديد من العوامل السابق الإشارة إليها والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٣-١ تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

١. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
٢. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
٣. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
٤. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.
٥. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
٦. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
٧. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام ٢٠٢١ المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٢/١ بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام ٢٠٢١ المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٢/٨.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام ٢٠٢٢ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢١، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام ٢٠٢١، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات أو شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس والادارة التنفيذية العليا في القيام بالالتزامات والمهام كما هي منصوص عليها.

٤- أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم الإشراف على نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية العليا ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، ووفقاً لقرار لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الشركة، سبق إجراء دراسة مقارنة (Benchmark Study) بين عناصر نظام الرقابة الداخلي للشركة والإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) لتطبيقه كإطار مرجعي. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (٢٠١٣) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

١. حماية أصول الشركة.
٢. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
٣. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
٤. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمراقب حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (٢٤)، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملائمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (٤) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

١. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

٢. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، تم تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢٠. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢٠. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام ٢٠٢٠ (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرَة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي:

تقييم المخاطر:

١. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.

٢. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.

٣. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أوالتخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

١. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملائمة وصقل المهارات.

٢. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.

٣. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراء اختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات: اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٤-١ إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملائمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

٤-٢ التدقيق

٤-٢-١ التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة. وقد تم تعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في ٢٠٢٠/٣/٢٩ لمدة خمس سنوات لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة/المشاريع المشتركة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة.

يأخذ المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه في اعتباره تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة والمشاريع المشتركة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملائمة فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، مستجدات التدقيق من حيث نتائج عمليات التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية، وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

منذ بداية التعاقد، أكمل المدقق الداخلي تقييمات المخاطر، ووضع خطط التدقيق الداخلي لعدد من الكيانات يبلغ ١٦ كياناً (صناعات قطر وشركاتها التابعة/ المشاريع

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

المشتركة) وقدم تلك الخطط الى لجنة التدقيق للمراجعة والموافقة. قام المدقق الداخلي حتى الآن باجراء ٤ عمليات تدقيق وفقاً للخطة المعتمدة وقام بعرض النتائج على لجنة تدقيق الشركة.

استندت خطط التدقيق الداخلي المعتمدة على تقييم المخاطر وشملت مجموعة واسعة من المجالات في هذه الكيانات تضمنت العمليات الأساسية (الإنتاج، الصيانة، المخزون، أنظمة الرقابة الصناعية، إلخ) ، ومهام الدعم (مثل الشؤون المالية والحسابات، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، الصحة والسلامة والبيئة، الشؤون الإدارية، سلسلة التوريد، حوكمة الشركة وما إلى ذلك).

٤-٢-٢ التدقيق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مراقبي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مراقبي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مراقب حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومراقب الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مراقب الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام ٢٠١٩ لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة - المُشكلة وفقاً لاجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام ٢٠٢١، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام ٢٠٢٠ والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢١/٣/١ على تعيين السادة ديلويت - فرع قطر "Deloitte" مدققاً خارجياً للشركة عن عام ٢٠٢١ مقابل أتعاب سنوية قدرها ٣١٠,٤٤٠ ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة.

ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، شمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

يقوم مراقب الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة. وهو ما تم في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام ٢٠٢٠ والتي عُقدت بتاريخ ٢٠٢١/٣/١ حيث حضر المدقق الخارجي وقدم تقريره في هذا الصدد.

قدم مدقق الحسابات الخارجي، ديلويت - فرع قطر "Deloitte" ، تقريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١، إلى مجلس إدارة الشركة عن الأمور المحاسبية والتدقيق الهامة، كما قدم تقرير التأكيد المستقل من جانبه حول بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، حيث أفاد بالرأي أن تقرير مجلس إدارة الشركة بشأن تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، الذي يتضمن استنتاج مجلس الإدارة بشأن فاعلية التصميم والتنفيذ وفاعلية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، قد تم بيانه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، وذلك وفقاً للمعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (COSO). منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة صناعات قطر على أساس مستقل ولا يمتد لشركاتها التابعة وعمليات المشاريع المشتركة والشركات الزميلة (المجموعة) ككل. ولم يتم تعديل تقريره في هذا الصدد.

كما قدم مدقق الحسابات الخارجي تقريره المستقل حول التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، حيث أفاد بأنه بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قام بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهه أي شيء يجعله يعتقد بأن بيان مجلس إدارة الشركة في الأقسام (٥-١)، (٤-٣) من تقرير حوكمة الشركة السنوي بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما فيها النظام، لم يظهر بصورة عادلة جميع النواحي الجوهرية كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

قدم مراقب الحسابات تقاريره عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ المشار اليها لاجتماع الجمعية العامة للشركة والذي عُقد بتاريخ ٢٠٢١/٣/١.

أيضاً، التقارير المستقلة الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي والتي تتضمن المسؤوليات، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.iq.com.qa).

٣-٤ التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة صناعات قطر التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة.

حالات عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء عدم الامتثال. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم المجلس بالكامل دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/ اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، تم اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لادارة المخاطر. من المقرر البدء في تطبيق تلك الآلية والتي تهدف بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل.

على مستوى الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مبادىء الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي. من ناحية أخرى يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسست في ظلها مع الشركاء الآخرين - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لادارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال، لجان لإدارة سلامة العمليات، لجان معنية بالمسؤولية الاجتماعية، لجان الصحة والسلامة والأمن والبيئة، لجان المناقصات، لجان الموارد البشرية والتقطير، لجان تكنولوجيا المعلومات وأمن الانترنت، لجان توجيهية للمشاريع وأعمال الصيانة الدورية الشاملة. الامر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

أيضاً تحرص شركة صناعات قطر على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة/ المشروع المشترك وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة صناعات قطر باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الإدارة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٥- الإفصاح والشفافية

٥-١ الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة خلال عام ٢٠٢١ أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كذلك لاتوجد أية دعاوى قضائية تكون الشركة طرفاً فيها.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

وفي إطار حرص الشركة على الشفافية والإفصاح والمشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتزويدهم بملخصات زاخرة بالمعلومات حول اثر أنشطة أعمالها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، قامت الشركة بالافصاح عن تقريرها الأول للاستدامة الذي يلخص جوانب الاستدامة لشركات المجموعة ويستعرضها بشكل موحد، والذي تُتيح الشركة من خلاله الفرصة لإطلاع أصحاب المصلحة على مجهودات المجموعة مع الاستدامة والتأكيد على فلسفتها بشأن الاستدامة والتي تتمحور حول العمل وفقاً لمعايير رفيعة المستوى للسلامة والمحافظة على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع المحلي.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملائمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

٥-٢ تضارب المصالح

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية المُوحدة لشركة صناعات قطر، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملائمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

خلال عام ٢٠٢١، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة صناعات قطر (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستردة من الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة.

- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركات التابعة/ المشاريع المشتركة.

- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة صناعات قطر وشركاتها التابعة والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل على مستوى الشركات التابعة/ المشاريع المشتركة علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.

٥-٣ الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بصناعات قطر وشركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

٥-٤ الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

٦- حقوق أصحاب المصالح

٦-١ المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

أيضاً قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ١٨٣/٤ ٢٠، بإضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (٥٠٪) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٦-٢ سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة صناعات قطر وشركة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

٦-٣ حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ج. نشرعرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ه. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.iq.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (iq@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. أيضاً تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالية وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

٦-٤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

٦-٤-١ الحضور والدعوة

طبقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية، يحق لكل مساهم مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في نفس يوم انعقاد الجمعية العامة للشركة أن يحضر اجتماع الجمعية العامة وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فان مساهموا الشركة يتمتعوا بكافة الحقوق ذات الصلة منها ما يلي:

- حق حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهم المسجل بعد انتهاء جلسة التداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة للشركة سواء بشخصه أو ممثلاً بوكيل أو من ينوب عنه قانونياً.
- الحق في المشاركة في المداولات والتصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.
- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (٥٪) من أسهم رأس مال الشركة.
- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (١٠٪) من رأس مال الشركة، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (٢٥٪) من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٦-٤-٢ المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بعام ٢٠٢١، تم مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه والموافقة عليه من قبل مساهمي الشركة:

١. كلمة سعادة/ رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٢. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وخطة الشركة واعتماده.
٣. عرض تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ واعتماده.
٤. اعتماد القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
٥. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام ٢٠٢٠.
٦. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠٢٠ بواقع ٠,٣٣ ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة ٣٣٪ من القيمة الإسمية للسهم.
٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ واعتماد مكافآتهم.
٨. تعيين مراقبي حسابات الشركة " ديلويت آند توش " للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ واعتماد أتعابهم.

٦-٤-٣ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

مجلس إدارة شركة صناعات قطر وفقاً للنظام الأساسي المُعَدّل، يتشكل من عدد ثمانية (٨) أعضاء، يتم تعيين سبعة (٧) أعضاء منهم من قِبَل المساهم الخاص من بينهم رئيس المجلس ونائب الرئيس، بينما يتم تعيين عضو واحد (١) من قِبَل الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. وعليه، لا توجد أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والتصويت والتعيين.

تشكيل مجلس إدارة صناعات قطر المشار اليه جاء وفقاً لقرارات اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠م، على أن يُعمل بالتشكيل الجديد لمجلس الإدارة اعتباراً من دورة المجلس التالية والتي تبدأ من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة للموافقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ والذي عقد بتاريخ ٢٠٢١/٣/١.

تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن أي قرار بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٦-٤-٤ توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة ، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (٥٪) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على صناعات قطر أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة، وتعمل الشركة من خلال تعاقدها مع أحد البنوك المحلية "بنك قطر الوطني" على تيسير حصول المساهمين المخولين على أرباحهم عن العام الجاري والأعوام السابقة من خلال التحويل على حسابات المساهمين الذين قدموا تفاصيل حساباتهم المصرفية إلى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية أو قاموا بتقديم الطلب بالتحويل المصرفي للأرباح الى أي فرع من فروع البنك. ويتم تحديث الموقع الإلكتروني للشركة بالوثائق اللازمة للتحصيل وكافة التفاصيل ذات الصلة.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام ٢٠٢١ عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام ٢٠٢٠ بواقع (٠,٣٣) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (٣٣٪) من القيمة الاسمية للسهم.

٦-٥ إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لايتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على ٢٪ من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة ٢٪، وهو ما تعمل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

من ناحية أخرى، قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها باجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ ١٨/٣/٢٠٢٤، بإضافة الحكم الخاص بتحديد ملكية المساهمين غير القطريين في رأس مال الشركة بحد أقصى لا يزيد على ٤٩٪ من الأسهم المدرجة في بورصة قطر.

ويتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة صناعات قطر من سجلات المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية "الإيداع"، وفيما يلي كبار المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم ٪
قطر للطاقة	٥١,٠٠٪
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	١٦,٢٨٪
صندوق المعاشات العسكرية	٥,٠٧٪
جهاز قطر للاستثمار	٢,٢٠٪
شركة الكهرباء والماء القطرية	١,٧٨٪
مساهمون آخرون	٢٣,٦٧٪
الإجمالي	١٠٠,٠٠٪

يتم الاعتماد على شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل شركة "الإيداع" حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

٦-٦ حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف ٤٠١٣-٢٨٠١ (٩٧٤+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك صناعات قطر أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

٦-٧ حق المجتمع

تلتزم صناعات قطر وشركات مجموعتها التزاماً راسخاً بأن تكون نموذجاً يحتذى به في دعم مجتمعنا والمشاركة في تنميته. كما تعمل الشركة باعتبارها واحدة من أكبر الكيانات الصناعية في المنطقة والمدرجة في بورصة قطر، على تحقيق التكامل الاقتصادي والتشغيلي فيما بين الشركات المنضوية تحت مظلتها، وتوظيفه بما يدعم استراتيجية الدولة في مجال تنمية الاقتصاد الوطني. فالشركة تساهم من خلال مجموعة شركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية الشاملة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل، وتبذل جهوداً نحو رفع مستوى الوعي العام بالقضايا التي ترى الشركة أنها تشكل أهمية للمستقبل المستدام للدولة وتتوافق مع قيمها من خلال مبادرات في جوانب مثل:

١. السلامة والصحة والبيئة: إرساء ثقافة وأنظمة السلامة والتأهب لحالات الطوارئ والصحة المهنية والتدريب على الأمور المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة استخدام الطاقة وإدارة البيئة والامتثال إلى الاشتراطات البيئية من خلال اتخاذ التدابير المعنية بخفض الانبعاثات، إدارة المياه، إدارة النفايات، والاستثمارات المستمرة في المشاريع البيئية لترشيد وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والوصول الى أدنى حد ممكن للأثر البيئي.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

٢. الموظفين: برامج التقطير المتوافقة مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ (الشراكة مع المؤسسات التعليمية والتدريب الداخلي والمعارض الوظيفية)، تنوع القوى العاملة، واستبقاء الموظفين وبرامج التدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية.

٣. المجتمع: دعم المشتريات المحلية والتنمية الاقتصادية للدولة من خلال المشاركة في برنامج استراتيجية التوطين الخاص بقطر للطاقة "توطين" والذي أطلقته لخلق قيمة محلية مستدامة وصقل مهارات المواهب المحلية وتطوير الموردين والمقاولين المحليين وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار محلياً (ما يقارب من ٧٢٪ من إجمالي إنفاق شركات المجموعة تم توجيهه إلى المشتريات المحلية في عام ٢٠٢٠). هذا بالإضافة الى الأنشطة التوعوية المجتمعية مثل حملات اللياقة البدنية، التبرعات، الشراكات مع الجمعيات غير الربحية والخيرية.

وفي إطار حرص الشركة على المشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة وتأكيد التزامها المستمر بالتنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، فقد قامت الشركة بالإفصاح عن تقريرها الأول للاستدامة لعام ٢٠٢٠، والذي يمكن الحصول عليه من خلال الموقع الإلكتروني للشركة (www.iq.com.qa). يلخص التقرير جوانب الاستدامة في صناعات قطر وشركات مجموعتها ويستعرضها بشكل موحد، وتتاح من خلاله الفرصة لأصحاب المصلحة للاطلاع على مجهودات المجموعة مع الاستدامة وتزويدهم بملخصات وافية بالمعلومات حول أنشطة الأعمال من النواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وتعمل المجموعة على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وتعزيز الأنظمة على النحو الذي يسهم في إضافة قيمة للموظفين والمجتمع والبيئة. ومن خلال تطبيق المجموعة للعديد من المعايير سعياً لتحقيق مستقبل مستدام، حققت المجموعة العديد من الإنجازات خلال عام ٢٠٢٠، منها على سبيل المثال لا الحصر عدم تسجل أية وفيات أو إصابات مضيعة للوقت سواء بين موظفيها أو موظفي الشركات المتعاقدة معها. وحافظت على موثوقية عملياتها التشغيلية وسلامتها. وتتضمن المبادرات الرئيسية التي يجري تنفيذها للحد من الآثار البيئية مجموعة من المشاريع، منها برنامجي منع تصريف السوائل شبه نهائياً ومنع تصريف السوائل نهائياً لإعادة تدوير المياه العادمة للعمليات. كما شرعت المجموعة في رحلة لتنفيذ برنامج متميز لحساب الغازات المسببة للاحتباس الحراري وإعداد ورفع تقارير بشأنها وفقاً للإجراءات المعتمدة من قِبَل قطر للطاقة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة المؤسس والمساهم الخاص بالشركة، من خلال الدعم الفني والإداري الذي تقدمه للشركة ومجموعة شركاتها التابعة/ مشاريعها المشتركة، على تخير الفرص الاستثمارية المناسبة ذات القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية دعماً لمساعي الدولة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

فمنذ تأسيس الشركة وحتى تاريخه، استثمرت الشركة ما يقارب ٣٢,٣ مليار ريال قطري في مشاريع استثمارية مختلفة، نتج عنها توزيع أرباح يصل إجماليها إلى ٥٥,٤ مليار ريال قطري أو ما يعادل ٩,١٥ ريال قطري للسهم الواحد "أخذاً في الاعتبار القيمة الاسمية المعدلة للسهم والتي تقدر بريال واحد قطري"، وبمتوسط نسبة توزيع تقدر بحوالي ٦٥٪ من أرباح الشركة. علاوة على ذلك فقد تم إصدار أسهم مجانية بواقع ١٠٪ مرتين، ما ترتب عليه زيادة أسهم رأس المال من ٥ مليار إلى ٦,٠٥ مليار سهم.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

تم توجيه نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباحها السنوية، بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بموجب قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية، حيث بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ ما يصل إلى ٤٨,٨ مليون ريال قطري (٢٠١٩: ٥٩,٦ مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية في ٢٠٢١/٣/٢٩.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع ١٩٩ مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع ٢,٥٪ من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

تقرير حوكمة الشركة ٢٠٢١

ختاماً

تحرص شركة صناعات قطر من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام ٢٠٢١، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

المهندس سعد بن شريده الكعبي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

المؤهلات والخبرات:

التحق المهندس سعد بن شريده الكعبي بقطر للطاقة عام ١٩٨٦ كطالب مبتعث لدراسة هندسة البترول والغاز الطبيعي بجامعة ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حصل منها على شهادة البكالوريوس في هندسة البترول والغاز الطبيعي عام ١٩٩١.

في عام ٢٠٠٦ شغل المهندس الكعبي منصب مدير إدارة شؤون مشاريع النفط والغاز في قطر للطاقة، حيث كان مسؤولاً عن إدارة وتطوير الموارد النفطية والغازية في دولة قطر، واشتملت مهام عمله الإشراف على جميع أنشطة تطوير غاز حقل الشمال وتطوير حقول النفط وعمليات الاستكشاف في الدولة.

في سبتمبر ٢٠١٤ تم تعيين المهندس الكعبي عضوا منتدبا ورئيسا تنفيذيا لقطر للطاقة، حيث يشرف من خلال هذا المنصب على أنشطة الغاز والنفط والبتروكيماويات في قطر وحول العالم.

في الرابع من نوفمبر ٢٠١٨ تم تعيين سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي في منصب وزير الدولة لشؤون الطاقة عضو مجلس الوزراء في دولة قطر، ونائب رئيس مجلس الإدارة في قطر للطاقة، إضافة لمنصبه كالعضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

المناصب الأخرى*: رئيس مجلس إدارة شركة الكهرباء والماء القطرية.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر: لا يوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد / عبد العزيز محمد المناعي

نائب رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ عبد العزيز محمد المناعي منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الموارد البشرية في قطر للطاقة منذ عام ٢٠١٤، كما يشغل عضوية مجلس إدارة كل من شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة وشركة قطر غاز. ويركز دوره في قطر للطاقة على كافة الجوانب المتعلقة بالموظفين، فيما يشرف أيضاً على إدارة تقنية المعلومات.

تخرج السيد/ المناعي مهندساً للطيران، وقبل انضمامه للعمل في قطر للطاقة، عمل لدى قطر غاز مديراً للموارد البشرية لمدة خمسة أعوام اضطلع خلالها بدور ريادي في المشاريع التوسعية الخاصة بالغاز الطبيعي المُسال. وخلال فترة عمله لدى قطر غاز، مثل أيضاً السيد/ المناعي القطاع ودولة قطر كعضو ونائب لرئيس لجنة تنمية الموارد البشرية التابعة للاتحاد الدولي للغاز خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤. كما يشغل السيد/ المناعي عضوية عدد من لجان ومجموعات العمل المحلية والدولية التي يركز عملها على تنمية الموارد البشرية في قطاع النفط والغاز.

المناصب الأخرى*: عضو مجلس إدارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر: لايوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد / عبد الله أحمد الحسيني

عضو لجنة التدقيق

رئيس لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

يشغل السيد/ عبدالله الحسيني حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون التسويق في قطر للطاقة. حيث انه مسؤول عن تسويق وتجارة وشحن النفط الخام والمنتجات المكررة والبتروكيماويات والأسمدة وتجارة الغاز الطبيعي المسال.

وقبل انضمامه إلى قطر للطاقة في سبتمبر عام ٢٠١٦، عمل السيد/ عبدالله لدى قطرغاز، حيث شغل عدة مناصب في مجال تسويق الغاز الطبيعي المُسال، وشغل كذلك منصب مدير التسويق خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦.

بالإضافة إلى منصبه الحالي، يشغل السيد/ الحسيني منصب رئيس مجلس إدارة قطر للبترول للتجارة، وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة قطر للبترول لبيع المنتجات البترولية المحدودة وشركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات "منتجات". كما سبق وشغل عضوية مجلس إدارة شركة نبراس للطاقة واوشن ال ان جي ومقرهما الدوحة وساوث هوك غاز ومقرها في لندن.

كان السيد الحسيني عضوًا في اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للغاز وممثل دولة قطر في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

سابقاً وفي الوقت الحالي، عمل السيد عبدالله الحسيني في عدة لجان على مستوى مجلس الإدارة المتعلقة بالتدقيق والتسويق والاستثمار.

حصل السيد/ عبدالله على شهادة البكالوريوس في دراسات الأعمال من جامعة تكساس في أرلينغتون عام ٢٠٠٤.

المناصب الأخرى*: لا يوجد.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر: لايوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الدكتور / محمد يوسف الملا

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الدكتور/ محمد يوسف الملا على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨. كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام ١٩٩٧ وشهادة الدكتوراة في الهندسة عام ٢٠٠٧ من جامعة ليسيستر في المملكة المتحدة.

انضم الدكتور/ محمد يوسف الملا للعمل في شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) عام ١٩٨٨. وتولى فيها العديد من المناصب قبل تعيينه رئيساً تنفيذياً للشركة عام ٢٠٠٧، وحققت الشركة تحت قيادته إنجازات كبيرة في مجالات الإنتاج وعملية التقطير والتنمية المستدامة والبحوث، الأمر الذي يعد بمثابة نقلة نوعية وضعت الشركة في مصاف الشركات الرائدة في قطاع البتروكيماويات والمعترف بها في الأسواق العالمية.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر: لايوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد / عبد الرحمن السويدي

عضو لجنة المكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالرحمن السويدى على درجة البكالوريوس في الكيمياء من جامعة قطر والدبلوم الوطني العالي في الهندسة الميكانيكية من جامعة برادفورد في إنجلترا.

يشغل حالياً السيد/عبدالرحمن السويدى منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) منذ انضمامه لها في ٢٠١٦. قبل التحاقه بقافكو عمل السيد/عبدالرحمن في شركة أوريكس لتحويل الغاز إلى سوائل المحدودة والتي تعتبر أكبر مصنع في العالم لتحويل الغاز إلى سوائل، وذلك في الفترة ما بين ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦. وكان قد تمت إعارته من قبل قطر للطاقة لشركة أوريكس كنائب للمدير العام، ثم تم تعيينه كرئيس تنفيذي لها في ٢٠٠٩.

بدأ السيد/ عبدالرحمن مسيرته المهنية مع قطر للطاقة في عام ١٩٨٧ حيث شغل العديد من المناصب الفنية والتشغيلية في إدارة العمليات البرية في قطر للطاقة. خلال الفترة ما بين ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٧، شغل السيد/ عبدالرحمن منصبين إداريين تولى فيهما المسؤولية عن مرافق معالجة الغاز وتوزيعه في مسيعيد، ثم تولى المسؤولية عن مرافق إنتاج الغاز وإعادة حقنه الواقعة في المناطق البحرية ودخان. وتضمنت مسؤولياته خلال تلك الفترة عمليات الإنتاج والصيانة والتفتيش والهندسة.

كما يشغل السيد/ عبدالرحمن منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات قطر للكيماويات المحدودة، وهو أيضاً عضو بمجلس إدارة شركة "قافكو".

المناصب الأخرى*: لا يوجد.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر: لايوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد/ أحمد عبد القادر الأحمد

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تم تعيين السيد/ أحمد عبد القادر الأحمد مؤخراً في منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة قطر للإضافات البترولية (QAFAC). وهو يحمل درجة البكالوريوس في هندسة البترول (مع مرتبة الشرف) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، ولديه ما يقرب من ٢٩ عاماً من الخبرة المتنوعة في صناعة النفط والغاز بما في ذلك تطوير المكامن/ الحقول، وإدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي والصناعات التحويلية إضافة الى الاستثمار في مشاريع النفط والغاز الدولية واستحواذها.

انضم إلى قطر للطاقة في عام ١٩٩٢م، وتقلد خلال فترة عمله مجموعة من المناصب القيادية في قطر للطاقة والشركات التابعة لها. وقد أشرف على مراقبة عمليات الآبار في الحقول البحرية التابعة لقطر للطاقة. ثم تم تعيينه نائباً للمدير العام في شركة أوكسيدنتال بتروليوم قطر المحدودة (OPQL) قبل أن يقود أنشطة النمو الدولية في مجال التنقيب والإنتاج مع قطر للطاقة الدولية (QPI)، وبعد اندماج قطر للطاقة الدولية (QPI) في قطر للطاقة، عاد السيد/ أحمد إلى قطر للطاقة في عام ٢٠١٥ لقيادة إدارة أصول التنقيب والإنتاج الدولية التابعة لقطر للطاقة واستمر في بناء محفظة الاستكشاف والإنتاج الدولية من خلال النمو العضوي/ غير العضوي بالإضافة إلى قيادة مشاريع الاستكشاف المحلية.

المناصب الأخرى*: لا يوجد

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر: ٩.٣٨٦ سهم

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد / عبدالرحمن علي العبدالله

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ عبدالرحمن علي العبدالله على درجة البكالوريوس في العلوم وإدارة الأعمال (تخصص تسويق) من جامعة دنفر، بولاية كولورادو الأمريكية عام ١٩٩٢.

ويتمتع السيد/ العبدالله بخبرة تراكمية واسعة اكتسبها على مدار اكثر من ثمانية وعشرين (٢٨) عاماً من العمل في قطر للبترول والشركات التابعة لها.

عمل السيد/ العبدالله مديراً للشؤون التجارية والتسويق لمجموعة قابكو منذ عام ٢٠٠٠ و لمدة تزيد على ١١ عاماً، حيث تم تأسيس إدارة التسويق وشبكة تسويق عالمية وخدمات لوجستية لخدمة ما يزيد على ٣٠٠٠ عميل في أكثر من ١٣٠ دولة.

وعُيِّن السيد/ العبدالله مديراً لمشروع تأسيس شركة منتجات عام ٢٠١٢، حيث أنجز بنجاح تلك المهمة المحفوفة بالتحديات، ثم عُيِّن رئيساً تنفيذياً لشركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات) وعضواً بمجلس إدارتها في ذات العام.

وقد أسهم بأدوار رئيسية فيما يتعلق بالأمور التجارية والتسويقية والاستراتيجية الخاصة بمنتجات صناعة البتروكيمياويات ومنتجات الحديد التابعة لشركة قطر ستيل ، وتحقيق نمواً مطّرداً للإيرادات وحجم المبيعات وصولاً إلى ٨ مليار دولار أمريكي و١٦ مليون طن متري (٢٠١٩) على التوالي، ويعود ذلك إلى الاستعانة بأفضل الخطط الاستراتيجية.

وفي إطار دوره في مجال المسؤولية الاجتماعية، يشغل السيد/ العبدالله عضوية المجلس الإستشاري لأكاديمية قطر (الوكرة).

وفي أكتوبر ٢٠٢٠، تم تعيينه عضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لشركة قطر ستيل اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١.

المناصب الأخرى*: لا يوجد.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر: لايوجد

ملحق السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة/ تركي بن محمد الخاطر

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)

المؤهلات والخبرات:

يشغل حالياً منصب رئيس الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، كما يترأس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية، ونائب رئيس مجلس إدارة مصرف الريان، وعضو مجلس إدارة شركة أوريدو، شغل عدة مناصب أهمها وكيل وزارة الصحة العامة، والمدير الإداري لمؤسسة حمد الطبية.

هذا ويتمتع سعادته بخبرة واسعة ومتنوعة في مجال الأعمال والتجارة، حاصل على شهادة بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بورتلاند -الولايات المتحدة الأمريكية.

المناصب الأخرى*:

- رئيس مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية ممثلاً عن الصندوق المدني.
- نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الريان ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.
- عضو مجلس إدارة Ooredoo ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية.

عدد الأسهم في شركة صناعات قطر: لا يوجد

*مناصب الأعضاء المشار إليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، أخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/شركات أخرى.

صنـــاعـــات قـــطر
Industries Qatar

صناعات قطـــر
التقرير السنوي ٢٠٢١